الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر تخصص: اقتصاد بنكي

بعنوان

أثر سياسة الانفاق العام على التشغيل في الجزائر

الفترة (2001-2019)

من إعداد:

- شادي رمزي
- شادي أيمن جمال الدين

تحت إشراف:

- د. قدوري نور الدين

لجنة المناقشة:

اسم الأستاذ	الرتبة	الصفة
		رئيسا
د. قدوري نور الدين		مشرفا ومقررا
		مقررا

السنة الجامعية: 2022-2023

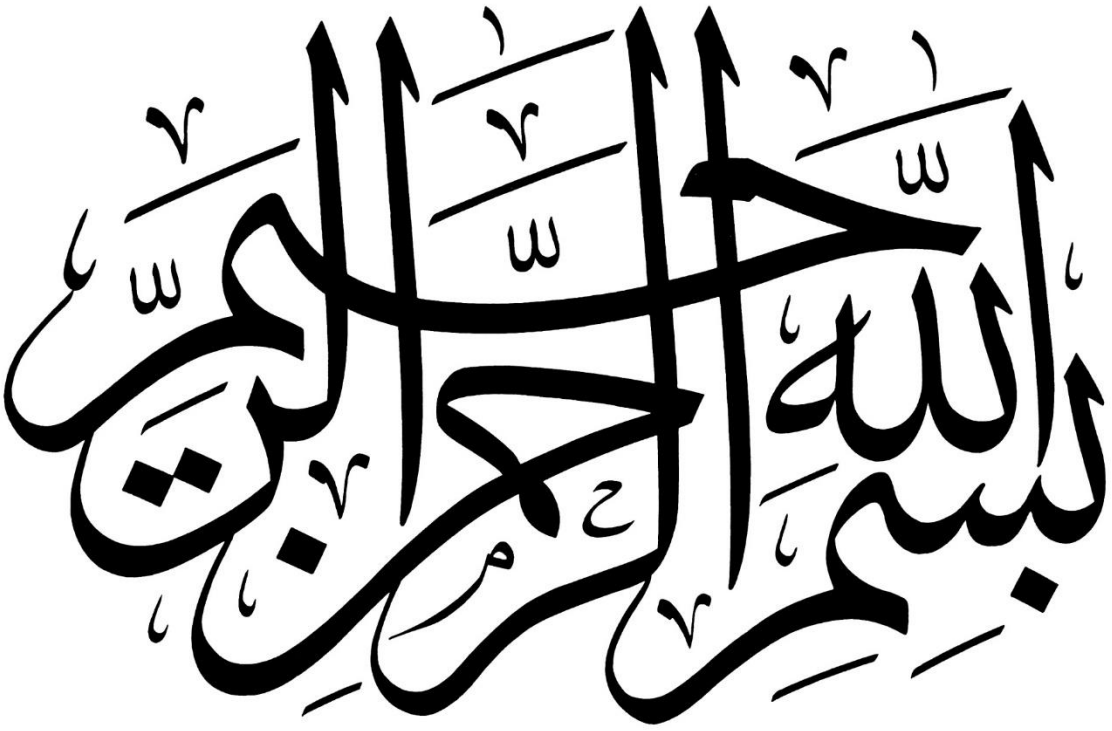
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى ﴿ربي اوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وادخلني برحمتك في عبادك الصالحين﴾ صدق الله العظيم

في البداية أشكر الله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع

ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والثناء الخالص إلى الأستاذ المشرف

الدكتور قدوري نور الدين

الذي وجهنا عند الخطأ وشجعنا عند كل الصعاب

كما لم يبخل علينا بنصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا البحث بالإضافة إلى أخلاقه الفاضلة التي التمستها من خلال إشرافه على هذا العمل

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذتنا الأفاضل الذين ساعدونا بتوجيهاتهم لإتمام المسار الدراسي

ولا يفوتنا أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة الكرام الذي سأنال شرف مناقشتهم لهذه الدراسة فلهم منا جزيل الشكر

إهداء

إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي إلى والدتي العزيزة ووالدي العزيز اللذان كانا عونا لي

وكان لدعائهما المبارك أعظم الأثر في تسيير سفينة البحث حتى ترسو على الصورة

إلى السند والعضد والساعد إخوتي أزف لكم الإهداء حبا ورفعة وكرامة

إلى أساتذتي وأهل الفضل علي الذين غمروني بالنصيحة والتوجيه والإرشاد

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء، من عرفت كيف أجدهم

وعلموني أن لا أظيعهم، إلى الأصدقاء اللذين لم تلدهم أمي

إلى من جمعتني معهم مقاعد الدراسة

أهدي لكم هذا العمل

شادي رمزي

إهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

سبب الوجود وسر النجاح في هذه الحياة

إلى الأصدقاء والزملاء الذين شجعونا في انجاز هذه المذكرة

إلى الإخوة والأخوات وكل فرد من العائلة الكريمة نهدي ثمرة جهدنا

إلى من جمعتني معهم مقاعد الدراسة

إلى أساتذتي وأهل الفضل علي أشكركم جزيل الشكر

شادي أيمن جمال الدين

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم أساسية لسياسة التشغيل و الانفاق العام	
تمهيد	8
المبحث الأول: سياسة التشغيل وسوق العمل	8
المطلب الأول: مفهوم سياسة التشغيل	9
الفرع الأول: تعريف سياسة التشغيل	9
الفرع الثاني: الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل	10
الفرع الثالث: السياسات الاقتصادية للتشغيل	11
المطلب الثاني: الطلب الفعال لدى كينز	13
الفرع الأول: الطلب الفعال	13
الفرع الثاني: الطلب الكلي في النظرية الكينزية	14
المطلب الثالث: سوق العمل وفق النظرية الكينزية والكلاسيكية	16
الفرع الاول: النظرية الكلاسيكية	16
الفرع الثاني: النظرية الكينزية	19
الفرع الثالث: سوق العمل	25
المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام	30
المطلب الأول: ماهية سياسة الانفاق العام	30
المطلب الثاني: ضوابط الإنفاق العام	32
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	38

الفرع الأول: الآثار المباشرة للنفقات العامة	39
الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية غير مباشرة للنفقات العامة	43
المبحث الثالث: علاقة الإنفاق العام بالتشغيل	47
المطلب الأول: تعريف التشغيل الكامل	47
المطلب الثاني: أنواع البطالة	47
المطلب الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة	49
الفصل التطبيقي: سياسة الانفاق العام في الجزائر وأثرها على التشغيل فترة (2001-2019)	
تمهيد	52
المبحث الأول: سوق العمل الجزائري	52
المطلب الأول: خصائص سوق العمل الجزائري	53
المطلب الثاني: سياسات التشغيل المعتمدة في الجزائر	54
الفرع الأول: السياسة القائمة على دعم العمل المأجور	54
الفرع الثاني: السياسة القائمة على ترقية الشغل المأجور	56
المطلب الثالث: أهداف ومحاور مخطط العمل لترفيه التشغيل	58
المبحث الثاني: سياسات الانفاق العام في الجزائر	62
المطلب الأول: السياسات المالية في ظل البرامج الاستثمارات العمومية (2001-2019)	63
الفرع الاول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	63
الفرع الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009	65

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	66
الفرع الرابع: مخطط خماسي للتنمية 2015-2019	68
المطلب الثاني: نفقات التسيير ونفقات التجهيز	69
المبحث الثالث: أثر سياسة الاتفاق العام على التشغيل	71
المطلب الاول: آلية تأثير سياسة الارتفاق الحكومي على مستوى التشغيل	71
المطلب الثاني: دراسة تطورات التشغيل في الجزائر في فترة (2001-2019)	74
خاتمة	82
قائمة المراجع	87
ملخص	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الحالات الممكنة للتعبير على طلب وعرض (العمل أو الشغل) في سوق العمل	25
2	جدول مضمون برنامج دعم الإنعاش (2001-2004)	64
3	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009).	66
4	برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014)	67
5	معدلات البطالة، النشاط والتشغيل خلال فترة (2001-2019)	74
6	مساهمة مختلف قطاعات نشاط التشغيل في الجزائر (2001-2019)	77

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	التوازن الكلي في النظرية الكلاسيكية	17
2	الأجزاء الثلاث لمنحنى العرض الكلي	20
3	منحنى توازن سوق العمل عند كينز	23
4	وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام	38
5	آليات عمل أثر المضاعف والمعجل	46
6	معدلات البطالة، النشاط والتشغيل خلال فترة 2001-2019	75
7	مساهمة مختلف قطاعات النشاط في التشغيل في الجزائر (2001-2019)	78

مقدمة

مقدمة

مقدمة:

مع بداية الألفية الثالثة، وعلى أثر التحسن الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية، تبنت الجزائر سياسة اقتصادية توسعية، من خلال التوسع في الإنفاق العام، جسدتها البرامج التنموية المقررة مثل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي بغلاف مالي جد ضخم.

يجد الحجم الاستثماري الضخم هذا مبرر في سعي السلطات تجاوز الآثار السلبية التي خلفتها الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة خلال تسعينات القرن العشرين ،خاصة تلك المتعلقة بالتشغيل والبطالة فكما هو معلوم فإن البطالة وعلى الرغم من أنها ظاهرة اقتصادية الا أن آثارها اجتماعية قد تصل إلى التأثير على جانب السياسي، وتتعداه الى الجانب الامني للبلاد، ما يجعل منها ظاهرة تستدعي الأخذ بعين الاعتبار والسعي لأجل احتوائها وذلك من خلال العمل على تحضير جانب طلب الكل للاقتصاد الجزائري، في محاولة لتجاوز تدهور النشاط الاقتصادي الذي عرفته البلاد في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، حيث ان هذا الاتجاه المتبع للسياسة الاقتصادية والمجسد في التوسع في الإنفاق العام، ستتولد عنه حسب ما جاء به الفكر الكينزي زيادة في الإنتاج وبالتالي زيادة في التشغيل وتراجع في البطالة .

الإشكالية:

بناء على ما سبق ونظرا لكيفية تأثير سياسة الانفاق العام على التشغيل في الجزائر ارتأينا الى طرح التساؤل الرئيسي الذي يمثل إشكالية الموضوع:

كيف تؤثر توتر سياسة الإنفاق العام على التشغيل في الجزائر؟

من اجل معالجه هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

مقدمة

- أسئلة فرعية:

1_ما هي أوجه الانفاق العام؟

2_ما هي العلاقة التي تربط الانفاق العام بالتشغيل؟

3_هل تحقق برامج الانفاق العام مستوى مقبول من التشغيل في الجزائر؟

3. الفرضيات:

على ضوء ما تم طرح من تساؤلات حول هذه المواضيع يمكن وضع الفرضيات التالية:

1-يؤدي الإنفاق العام الى انخفاض في معدل البطالة والتزايد في التشغيل.

2-سياسة الانفاق العام في الجزائر لم تكن لها القدرة الكافية في تحقيق الاهداف المسطرة بالنسبة للتشغيل.

4. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في اختبار العلاقة بين الإنفاق العام والتشغيل في الجزائر باعتبار أن الإنفاق الحكومي له دور كبير في خلق مناصب تشغيل إذ يساهم في تخفيض البطالة والنشاط سوق العمل وذلك إذ وجه بصورة صحيحة نحو القطاعات الاقتصادية المهمة بشكل يساعد في الحد من مشكلتي التشغيل والبطالة ومن لم تحقيق اهداف المسطرة بالإنفاق العام.

5. أهداف الدراسة:

مقدمة

تهدف الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة الاتجاه العام لسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال فترة (2001-2019) وأثر التغييرات الحاصلة فيها على التشغيل والبطالة.
- تتبع مسار تأثير سياسة الانفاق العام على مؤشر التشغيل والبطالة في الجزائر خلال فتره الدراسة.
- معرفه مدى فعالية هذه السياسة في تأثير على التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة المعينة بالدراسة.
- العمل على ابراز مساهمة سياسة الانفاق العام في تحقيق التشغيل.
- اقتراحات لخلق مناصب شغل ومحاربة الهشهشة في سوق العمل.

6. أسباب اختبار الموضوع:

تعد الأسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى الأسباب التالية:

- كونه يرتبط بالتخصص اقتصاد نقدي وبنكي
- موضوع تأثير سياسة الانفاق العام على التشغيل بالإيجاب مشكلة تعيشها معظم الولايات الوطن بعدم خلق مناصب شغل والتخفيض من البطالة.
- إدراك اهمية الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات الصغيرة.

7. حدود الدراسة:

مقدمة

الحدود المكانية: بالنسبة للاقتصاد الجزائري

الحدود الزمنية: تم اختيار الفترة من سنة (2001-2019) كحدود لإجراء الدراسة التطبيقية.

8. دراسات السابقة:

- الدراسة الأولى:

دراسة ليندة كحل الرأس: سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال فترة (2000/ 2010) مذكره لنيل شهادة ماستر الجزائر 3. عام (2013 /2014) تناولت الباحثة موضوع سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر محاولة الإجابة على الاشكالية: تأثير التوسع في الانفاق العام على وضع التشغيل.

هدفت هذه الدراسة:

- هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وهو أمر لا مبرر له بعد تخلي الجزائر عن النظام الاشتراكي وتبنيها النظام اقتصاد السوق.
- كما لاحظنا من خلال دراستنا انها هذه السياسات تتميز بكونها سياسات غير كفيلة بتحقيق النمو الاقتصادي دائم لخلق الثروة والتشغيل.
- كما يبين الواقع الاقتصادي أن الفعالية الإنفاق العام في تحقيق الأهداف التوسعية تتطلب مرونة الجهاز الانتاجي.

- الدراسة الثانية:

مقدمة

دراسة مريم مشري؛ أثر الإنفاق العام على البطالة في الجزائر خلال فتره (2000 /2016) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه عام (2019/ 2020) تناولت الباحثة موضوع أثر الإنفاق العام على البطالة في الجزائر محاولا الاجابة على إشكالية:

– تعكس النفقات العامة الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد استعدت تعدد أوجه النشاطات التي تمارسها وهو ما يساهم في زيادات نفقات عام وتنوعها الامر الذي أصبح ظاهرة عاديه في اقتصاديات الدول.

– تعتمد الدولة على الية الانفاق العام من اجل اشباع الحاجات العامة وتحقيق الاهداف الخاصة للدولة وكذلك تساهم في احداث اضرار مباشره واثار غير مباشرة على مختلف المؤشرات الاقتصادية.

– يختلف التفسير البطالة باختلاف المدارس الاقتصادية واختلاف الرؤى والمسببات البطالة فالمدرسة الكينزية ترى ان البطالة الإجبارية وأن أسبابها هو نقص الطلب الفعال في الإقتصاد.

– الدراسة الثالثة:

لعجال العمرية؛ الانفاق العام آثارها على التشغيل حيث توصلت الباحثة ان التشغيل الأمثل لحجم العمالة أكبر مشكلة تواجه الاقتصاديات الحديثة سواء منها الصناعية أو المختلفات وعليه فإنه من بين الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية لإيجاد الفرص الملائمة لكل من يرغب في العمل.

9. المنهج المستخدم للبحث:

مقدمة

إن نوعية المنهج المستخدم في أي بحث تمليه طبيعة موضوع الدراسة ومعلومات المواد الموصول اليها وعليه تم في هذه الدراسة:

– استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري فيما يتعلق بسرد مختلف المفاهيم الخاصة بسياسة التشغيل وسوق العمل والتعرف على مختلف سياسة الانفاق العام وضوابطها.

– استخدام المنهج الوصفي مع الاستعانة بأسلوب التحليل في الجانب التطبيقي وذلك بدراسة مختلف احصائيات (البطالة، التشغيل، النشاط) ومختلف القطاعات النشاط وسياسات التشغيل المعتمدة التي تساهم في رفع مناصب الشغل.

10_ هيكل الدراسة: جاءت خطة الدراسة في فصلين: الفصل الأول بعنوان مفاهيم أساسية لسياسة التشغيل والانفاق العام ضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول: سياسة التشغيل وسوق العمل – المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام – المبحث الثالث: علاقة الإنفاق العام بالتشغيل

والفصل التطبيقي الذي كان بعنوان سياسة الانفاق العام في الجزائر وأثرها على التشغيل فترة (2001–2019) تضمن ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: سوق العمل الجزائر –المبحث الثاني: سياسات الانفاق العام في الجزائر–المبحث الثالث: أثر سياسة الاتفاق العام على التشغيل

الفصل الأول: مفاهيم أساسية لسياسة التشغيل والإنفاق العام

1. المبحث الأول: سياسة التشغيل وسوق العمل
2. المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام
3. المبحث الثالث: علاقة الإنفاق العام بالتشغيل

الفصل الأول: مفاهيم أساسية لسياسة التشغيل والإنفاق

تمهيد:

من أجل تحقيق أهداف المجتمع واشباع الحاجات العامة، تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة، فالإنفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي وتطور الدولة، ويعتبر الإنفاق العام جزء من الطلب الكلي وبالتالي فهو يؤثر على الطلب الفعال الذي بدوره يساهم في رفع مستويات التشغيل ومكافحة البطالة، فقد أصبحت هذه النفقات أداة من أدوات السياسة الاقتصادية من خلال التحكم بالقوة الشرائية وحجم التشغيل والدخل الوطني. لهذا سنتطرق في هذا الفص إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: سياسة التشغيل وسوق العمل

المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام

المبحث الثالث: علاقة الإنفاق العام بالتشغيل

I. المبحث الأول: سياسة التشغيل وسوق العمل

سياسة التشغيل وسوق العمل تعد قضية حيوية ومهمة في الاقتصاد والمجتمع. إنها تتعامل مع التحديات والمسائل المتعلقة بتوفير فرص العمل للأفراد وتعزيز النمو الاقتصادي. تهدف سياسة التشغيل إلى تحقيق توازن بين العرض والطلب في سوق العمل من خلال تعزيز التوظيف وخلق فرص عمل جديدة. ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى مفهوم سياسة التشغيل وسوق العمل لدى كينز.

السياسة الاقتصادية تعبر عن التصرف العام للسلطات العمومية واع، منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أن يتعلق بإنتاج، التبادل، الاستهلاك.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية لسياسة التشغيل والإنفاق

1. المطلب الأول: مفهوم سياسة التشغيل

للتشغيل مفهومين أحدهما تقليدي وآخر حديث، فالمفهوم التقليدي يعني أنه تمكين شخص من حصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد الحصول على قدر معين من التدريب والتأهيل، أما المفهوم الحديث فيرى أن التشغيل لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستثمارية في العمل ويعطي له حق المشاركة والتمثيل في مختلف التنظيم، والحق في الضمان الاجتماعي وله الحق في رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب.[1]

1.1 الفرع الأول: تعريف سياسة التشغيل

تعرف سياسة التشغيل على أنها مجمل التشريعات والقرارات الحكومية الاتفاقية الثلاثية الأطراف (الحكومة، أصحاب الأعمال، العمال) الهادفة الى تنظيم ووضع ضوابط والمعايير لأداء العمل، وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) سياسة التشغيل هي مجمل الوسائل المعتمدة من اجل اعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج.

أيضا يمكن تعريف سياسة التشغيل على أنها مختلف التدابير والآليات التي يعتمدها من قبل الدولة ولا تختص فقط بسياسات سوق العمل وإنما بمجمل السياسة الاقتصادية الكلية التي تعتمدها الدولة وتساهم في زيادة التشغيل، وتهدف سياسة التشغيل إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نموا متناسقا.[2]

---

[1] سعدية زايدي، سياسة التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، 2017، ص187.

[2] مصطفى بوضياف، تحديات التشغيل في أسواق العمل، البرنامج التدريبي لخدمات التشغيل وتعزيز الشغل على مستوى المحلي، 30 نوفمبر –3 ديسمبر 2008، منظمة العمل الدولية، المركز الدولي للتدريب، ص9.

2.1 الفرع الثاني: الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل

أبعاد سياسة التشغيل متنوعة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي ونذكر منها:[1]

1.2.1 البعد الاجتماعي: يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب عامة وذوي المؤهلات الجامعية خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والاقصاء وما يترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات اقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب اولا وبالبلاد ثانيا.

2.2.1 البعد الاقتصادي: يرتكز على ضرورة الاستثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بما يسمح بإحداث تنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتطوير انماط الانتاج وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الاجنبي.

3.2.1 البعد الهيكلي والتنظيمي لسياسة التشغيل: يرمي هذا البعد الى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن استخلاصها من المخططات الوطنية للترقية والتشغيل ومحاربة البطالة والهادفة إلى:[2]

- الوصول الى تنظيم أحسن للسوق العمل.
- تكييف الطلب على التشغيل أي مخرجات المنظومة التكوينية والتعليمية مع حاجيات سوق العمل.

---

[1] أحمد سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، ملتقى حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 26-27 أفريل 2009، ص3.

[2] سرير عبد الله رابح، سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 13-14 افريل 2011، ص291-292.

- العمل على تصحيح الاختلالات الواقعة في سوق العمل وتوفير الشروط المناسبة للتقريب بين حجم عرض العمل وحجم الطلب عليه.
- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل إضافية دائمة.
- ترقية التكوين المؤهل لا سيما في موقع العمل وفي الوسط المهني وهذا بهدف تيسير الإدماج في عالم الشغل.
- ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع خلق مناصب الشغل.
- محاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية والعمل على تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن.
- تنمية روح المقاومة لدى الشباب.

3.1 الفرع الثالث: السياسات الاقتصادية للتشغيل

عادة ما يتم تحديد السياسات الاقتصادية المناسبة للتشغيل انطلاقا من تحديد أسباب البطالة وحتى النظريات الاقتصادية نجد أنها تختلف في تحديد السياسات الأنجح لمكافحة البطالة، ففي حين يرتكز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش ودعم النمو عن طريق دعم طلب الكلي لتفعيل عملية التشغيل وهو الاعتقاد السائد لدى معظم الاقتصادي يرتكز الاتجاه الثاني وهو الاتجاه النيوكلاسيكي على تحسين كفاءة العرض عن طريق دعم ملكية المشاريع وتحسين كفاءة عنصر العمل.[1]

وفيما يلي نستعرض السياسات الاقتصادية للتشغيل:

1.3.1 **سياسة تنشيط الجانب الطلب:** يتم تنشيط الجانب الطلب عبر أحد الأسباب التالية:[2]

[1] لخضر عبد الرزاق مولاي، تقييم أداء وسياسات التشغيل في الجزائر، 2000-2001، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص192 -193.

[2] لخضر عبد الرزاق مولاي، مرجع سابق، ص193.

2.3.1 تحسين مناخ الاستثمار: وهذا باستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية كاستقرار سعر الصرف، تخفيض سعر الفائدة، التحكم في الإنفاق الحكومي، تخفيض عجز الموازنة العامة، تخفيض معدل التضخم، تطوير أسواق رأس المال، خفض الإجراءات والقيود المتعلقة بالاستثمار، منع الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين، تشجيع عملية التصدير تكامل مع العالم الخارجي بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص.

3.3.1 تنمية المشروعات الصغيرة: تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم الآليات التي توفر المزيد من فرص العمل حيث ان الفرص التي توفرها تمثل أكثر من 75% من حجم التشغيل في الدول المتقدمة، ومن بين وسائل تنمية هذه المشروعات نجد تقديم مساعدات الفنية كالتدريب والتزويد بالأجهزة والآلات والاهتمام بالتسويق منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

4.3.1 تنشيط التشغيل في قطاع الخدمات: من خلال تصميم برامج للمتعطلين في قطاع الخدمات كاستخدام ما يسمى ببرامج العمل الجماعي.

5.3.1 سياسة تحسين كفاءة الجانب العرض سوق العمل: تستخدم هذه السياسة عندما لا تتوافق خصوصيات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل ولهذا يتم العمل على تحسين كفاءة اليد العاملة من خلال:[1]

- **التدريب:** يدخل التدريب ضمن سياسات تأهيل القوى العاملة ويتوقف نجاحه على مدى الوصف الدقيق للمتعطلين، مدى معرفة خصائصهم بالإضافة إلى التتبع المستمر لاحتياجات سوق العمل ونشير إلى أن التدريب قد يتم في أماكن حكومية كما قد يتم في أماكن خاصة.

[1] لخضر عبد الرزاق مولاي، مرجع سابق، ص193.

- **التعليم:** تعمل عملية التعليم على تحسين مهارات وقدرات القوى العاملة ومن ثم فإن التكيف وتطوير سياسات التعليم يعد عاملا أساسيا لتقليص البطالة الهيكلية.

6.3.1 سياسة تحسين نظام معلومات سوق العمل: وتهدف هذه السياسة الى احداث تقابل بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل ومن بين آليات هذه السياسة نجد:

تكوين هيئات مؤسساتية مسؤولة عن خدمات التوظيف.

إقامة معارض تساعد على التقاء العارضين للعمل مع الباحثين عنه.

تطوير البنية التحتية لسوق العمل من خلال إقامة شبكات لربط مكاتب التوظيف.

سياسة تقديم إعانات مالية للمتعطلين وأصحاب العمل: تقوم هذه السياسة على تقديم منح المتعطلين أثناء فترة تعطلهم في انتظار التحاقهم بسوق العمل بالإضافة الى تقديم منح الشركات وأرباب العمل لتحفيزهم على التشغيل وتدريب المتعطلين.

سياسة الاستقرار الوظيفي: وتمثل في تشجيع الاستقرار الوظيفي عن طريق العمل على تخفيض كل من دوران العمل وعقود العمل مؤقته، ومن بين الآليات التي يمكن أن يحقق هذا الهدف نجد تخفيض نسبة مساهمة أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية. [1]

2. المطلب الثاني: الطلب الفعال لدى كينز

1.2 الفرع الأول: الطلب الفعال

هو المحرك للإنتاج (العرض) فإذا لم يكن هناك طلب على سلعة فلا يكون إنتاج للسلع لماذا تنتج؟ ولكي يصل كنز الى ضالته اتخذ من المتغيرات الكلية منهجا وليس الجزئية، حيث لم تثبت المتغيرات الجزئية كفاءتها في حل الأزمة، يرى كنز في الطلب الفعال هو الدخل القومي الذي ينفق على الاستهداف والتراكم وهما يشكلان العنصرين الرئيسيين المكملين لطلب الفعال. [2]

[1] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تجارب دولية في معالجة قضية البطالة، مجلس الوزراء مصر 2004، ص7

[2] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، نظريات الاقتصاد الكلي، ص151.

2.2 الفرع الثاني: الطلب الكلي في النظرية الكينزية

تعتبر النظرية الكينزية في جانب الطلب الكلي أكثر تعقيدا وتفصيلا من النظرية الكلاسيكية، فبينما اعتبرت النظرية الكلاسيكية الطلب الكلي وحدة واحدة بجميع أشكاله وقطاعاته يرتبط ارتباطا عكسيا مع مستوى الأسعار العام، رفض كنز هذه النظرية الاجمالية للطلب الكلي وجزاه إلى اربعة اجزاء الطبقة لمكونات الناتج الكلي لاعتقاده بأن كل جزء فيه يرتبط بعوامل تختلف عن الآخر ولذلك لا يصح اعتبار الطلب الكلي وحدة واحدة في تحليل أسباب التقلبات الاقتصادية وإنما يجب تحديد المتغيرات المؤثرة في كل جزء من هذه الأجزاء الأربعة لكي تستطيع السلطة الحكومية توجيه السياسة الاقتصادية المناسبة لكل منها الاجزاء الاربعة هي:

- الإنفاق الاستهلاكي الشخصي: **Peryonal Consumer Expenditure**
- الإنفاق الاستثماري الخاص:**Private Investment Expenditure**
- الإنفاق الحكومي:**Government Expenditure**
- صافي الصادرات:**Net Exports**

وفيما يلي توضيح المفهوم العام لكل نوع من أنواع الإنفاق:[1]

1.2.2 الإنفاق الاستهلاكي الشخصي:

أن هذا الجزء من الطلب الكلي في النظرية الكينزية يعتمد بصورة رئيسية على التغيرات الحاصلة في الدخل الحقيقي ويتناسب تناسبا طرديا معها حيث:

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الاسمي الدخل}}{\text{العام الأسعار معدل}}$$

[1] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، نظريات الاقتصاد الكلي ص 152 – 153.

فإذا ما تغير الدخل الاسم ورافقه تغير مماثل في المستوى العام للأسعار فأما الدخل الحقيقي يبقى ثابتا ولا يحصل أي تغير في الإنفاق الاستهلاكي الشخصي، ولكن اذا افترضنا ثبات الأسعار فإن أي تغير في الدخل الاسم يعني تغيرا مماثلا في الدخل الحقيقي، كما ان هذا الانفاق يميل أكثر نحو الاستقرار لأنه ليس من السهل تغيير الأنماط الاستهلاكية للمجتمع في الأمد القصير.

2.2.2 الإنفاق الاستثماري الخاص:

ويقصد به ما ينفق في قطاع الأعمال في مجال الاستثمار الحقيقي أي الإنفاق على السلع الإنتاجية التي تساهم في تكوين رأس المال، وأوضح كينز أن من الطبيعي أن يعتمد هذا الإنفاق على توقعات الرجال الأعمال للأرباح التي يستطيعون الحصول عليها من العملية الاستثمارية وهذه تعتمد على التكلفة المتوقعة للمشروع الاستثماري من جهة والإرادات المقدرة للمشروع من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس اعتبر كنز الإنفاق الاستثماري أشد مكونات الطلب الكلي حساسية خلال مراحل التقلبات الاقتصادية وأهمها في التأثير على مستوى الإنتاج والبطالة.

3.2.2 الإنفاق الحكومي:

ويقصد به الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات ويتكون في الواقع من جزئين رئيسيين هما الإنفاق الحكومي الاستهلاكي وهو ما ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل أجهزة الدولة مباشره والانفاق الحكومي الاستثماري وهو المبالغ الموافقة على المشروعات الاستثمارية الحكومية التي تساهم في تكوين رأس المال في المجتمع كالبناء الطرق والجسور ومشاريع الكهرباء والماء وما شابه والتي يطلق عليها بمشروعات البنية التحتية، وفي كلتا الحالتين فإن الإنفاق الحكومي يعتمد على قرارات سياسية بالدرجة الأولى تتخذها السلطة الحكومية بهذا الشأن، وأن الهدف من هذا الإنفاق هو النفع العام.

4.2.2 صافي الصادرات:[1]

وهو عبارة عن قيمة الصادرات مطروحا منها قيمة الاستيرادات فإذا زاد الطلب على الصادرات أكثر من الطلب على الاستيرادات فإن صافي الصادرات يكون موجبا اما اذا ارتفع الطلب على الاستيرادات أكثر من الطلب على الصادرات فإن صافي الصادرات يكون سالبا، وفي كلتا الحالتين لم يعطى كينز أهمية كبيرة لهذا الجزء من الطلب الكلي لسببين هما:

أ. لا يكون صافي الصادرات جزءا كبيرا من الناتج القومي الإجمالي للدول الصناعية الكبرى التي عانت من التقلبات الاقتصادية قبل الحرب العالمية الثانية.

ب. تعتمد الصادرات والاستيرادات على عوامل خارجية أهمها أسعار صرف العملات والفوائد المصرفية والحالة الاقتصادية في الاقطار الاخرى بشكل عام وقد فضل كنز استثنائها من تحليله ليركز على السياسة الاقتصادية الداخلية وبالتحديد مشكلة الكساد والبطالة.

3. المطلب الثالث: سوق العمل وفق النظرية الكينزية والكلاسيكية

1.3 الفرع الاول: النظرية الكلاسيكية[2]

كانت النظرية السائدة في تفسير التقلبات الاقتصادية لغاية 30 من القرن العشرين هي النظرية الكلاسيكية التي تتلخص أهم استنتاجاتها بأن التقلبات الاقتصادية هي ظاهرة مؤقتة وأن الأسواق أو آلية السوق اذا عملت بحرية كفيلة بمعالجة هذه التقلبات تلقائيا بدون اي تدخل او تدخل بسيط من قبل الحكومات، إلا أن أحداث أزمة الكساد العالمي خلال الفترة 1929- 1933 وظهور كتاب الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز في سنة 1936 قد غيرت التفكير الاقتصادي حول سلوك الطلب والعرض الكليين، وقد أدى هذا التغير الى استنتاجات مختلفة تماما عما كان يتمسك

[1] المرجع نفسه، ص153.

[2] الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، المرجع نفسه، ص ص 135-136.

به الاقتصاديون الكلاسيكيون من سياسات واستنتاجات فيما يخص التقلبات الاقتصادية وتحديدا أسباب الكساد العام الذي كان يمر به العالم وانخفاض مستوى الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة على مستويات لم يسبق لها مثيل.

التوازن في النظرية الكلاسيكية:[1]

الشكل رقم (1): التوازن الكلي في النظرية الكلاسيكية

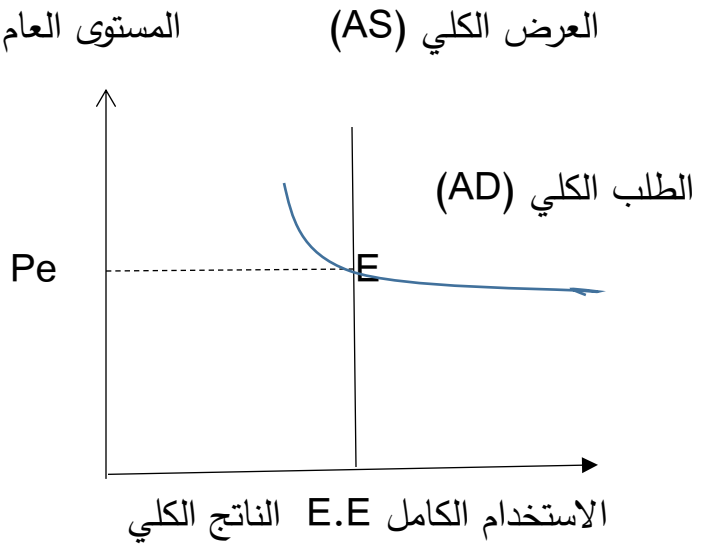

المصدر: كتاب الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات

النقطة(E) التي يتساوى بها العرض الكلي مع الطلب الكلي، لا يمكن أن يحصل إلا عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، لأن منحنى العرض يقع عند هذا المستوى، فإذا ما حصل أي انخفاض في طلب الكلي فإن الاقتصاد ينتقل إلى حالة عدم التوازن، وفي هذه الحالة لابد من تولد قوى ضاغطة في السوق تجعل الاقتصاد يعود إلى حالة التوازن، أن هذه القوة الضاغطة فيه هي تغير المستوى العام للأسعار، فقد اعتقد الكلاسيكيون بأن هذا التغيير لابد وان يضمن زيادة الانتاج الفعلي كلما خفض عن مستوى الاستخدام الكامل للعمل والموارد الاقتصادية الأخرى.

[1] المرجع نفسه، ص 140 -141.

الاستنتاجات الكلاسيكية:

1. بما أن التوازن لا يمكن أن يحصل في الاقتصاد الكلي إلا عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد فإن أي اختلال في هذا التوازن نتيجة التقلبات الاقتصادية في الأسواق سيولد تغيرات الاسعار والاجور باتجاه حالة التوازن الكلي ولو بعد فترة من الزمن لم تحددها نظرية كلاسيكية، اي ان الركود الاقتصادي هو ظاهرة مؤقتة وان اليه السوء كفيلة بمعالجتها، وقد ارتكزت النظرية الكلاسيكية على افتراضين هما:

- خضوع النظام الرأسمالي لمبدأ المنافسة الكاملة التي تمنع بائعي السلع والخدمات من السيطرة على اسعارها في السوق التنافسي.
- التشغيل الكامل هو الوضع الطبيعي للاقتصاد.

فالمنطق الفلسفي للعمل لدى المدرسة الكلاسيكية الأم كان الأرضية صلبة التي بنى عليها النموذج النيوكلاسيكي الأساسي للعمالة والإنتاج، في حين كانت التوقعات الرشيدة الإضافة البارزة التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية الجديدة والتي كان لها آثار على سوق العمل والتشغيل.

يهتم التحليل النيوكلاسيكي بدراسة سلوك الوحدة الاقتصادية من طالبين وعارضين لهذا تحليلهم لسوق العمل يرتكز على دراسة سلوك المؤسسة الاقتصادية في طلبها للعمل باعتباره أحد عناصر الإنتاج وبسلوك الأفراد في عرضهم للعمل، ويرتكز التحليل النيوكلاسيكي لسوق العمل على ثلاث فرضيات:

- تجانس وحدات العمل
- حرية التنقل العمالة
- توفر عنصر المنافسة في استئجار عنصر العمل. [1]

[1] المرجع نفسه، ص 141 -142.

2.3 الفرع الثاني: النظرية الكينزية[1]

1.2.3 العرض الكلي في النظرية الكينزية: العرض الكلي هو عبارة عن دالة او اقتران يربط بين الناتج الكلي والمستوى العام للأسعار وأن المستوى العام للأسعار يمثل المعدل العام في الأسعار، بما فيها أسعار السلع والخدمات و أسعار عناصر الإنتاج ولما كانت أجور العمل تمثل الجزء الأكبر من تكاليف الإنتاج غير الثابتة، فإن تغير مستوى الأسعار لابد وأن يعتمد على امكانية تغير الأجور(التكلفة) فلا يمكن ان ينخفض مستوى الأسعار بدون انخفاض في التكلفة لأن المنتج لا يستطيع ان يتحمل الخسارة للفترة طويلة إذا ما انخفضت الأسعار إلى أقل من مستوى التكلفة.

وعلى هذا الاساس فان النظرية الكلاسيكية القائلة لأن منحنى العرض الكلي هو عمودي على المحور الأفقي تفترض نظريا إمكانية انخفاض الأسعار على الصفر وبالتالي وجوب انخفاض الاجور الى الصفر ايضا اذا استمرت معدلات البطالة بالارتفاع، وهذه الحالة يرفضها المنطق والواقع واعتبرها الكلاسيكيون حالة خاصة لان الانتاج والطلب باعتقادهم يبدأ بالارتفاع مع انخفاض الأسعار والأجور قبل ان تصل الى الصفر ولو أن هذا الانخفاض قد يكون بطيئا ويستغرق مدة طويلة بسبب معاناة العمال لقبول أجور تقل عن أجورهم التي كانوا يتقاضونها قبل فترات الكساد الاقتصادي.

لقد رفض كنز هذا التفسير وأكد أن الأسعار والأجور لا يمكن أن تخفض أقل من حد معين مهما بلغت معدلات البطالة لأن العمال يفضلون البطالة على العمل بأجور أقل من هذا الحد، وبالتالي فان الأسعار ايضا لا تنخفض أقل من حد معين نظرا لعدم انخفاض الأجور والتكاليف،

[1] الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، المرجع نفسه، ص ص 146 -147.

وهذا يعني أن منحنى العرض الكلي يكون خطا أفقيا مستقيما عند الحد الأدنى للأسعار والأجور ولا ترتفع الأسعار والاجور وبالتالي يرتفع منحنى العرض الكلي إلا عندما يصل الناتج الكلي الى مستوى الاستخدام الكامل.

– النظرية الكنزية فتحت الطريق أمام العديد من الدراسات التطبيقية على جانبي العرض والطلب الكليين أدخلت على أساسها الكثير من التعديلات على سلوك العرض الكلي والطلب الكلي، فقد أظهرت الدراسات الإحصائية والاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية بأن منحنى العرض الكلي في واقع الحال يتكون من ثلاثة أجزاء أطلق عليها:[1]

- المدى الكينزي
- المدى الكلاسيكي
- المدى الوسيط

الشكل رقم (2): الأجزاء الثلاث لمنحنى العرض الكلي

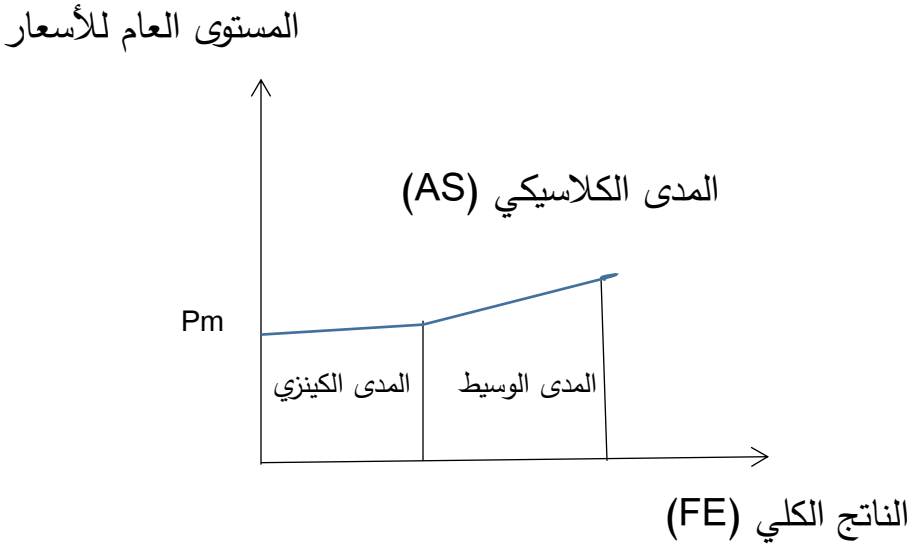

المصدر: كتاب الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات

[1] المرجع نفسه، ص ص 149 –150.

- **المدى الكينزي:**

وينطبق عادة على حالات الكساد الشديد عندما تكون هناك طاقات إنتاجية فائضة ومعدلات بطالة عالية وتنخفض الاسعار والاجور الى حدها الادنى في هذا المدى يمكن زيادة الإنتاج بدون حدوث اي ارتفاع في الاسعار والاجور وتنخفض معدلات البطالة بدون تضخم. [1]

- **المدى الوسيط:**

وينطبق على فترات الانتعاش عندما يبدأ الإنتاج الكلي بالارتفاع باتجاه مستوى الاستخدام الكامل حيث تتصل بعض الصناعات إلى طاقتها الإنتاجية القصوى بحيث لا نستطيع زيادة الكميات المعروضة فترتفع أسعار منتجاتها، بينما تبقى صناعات الاخرى تعمل دونها طاقتها القصوى، في هذا المدى تبدا الاسعار والاجور بالارتفاع التدريجي مع استمرار ارتفاع الإنتاج وتظهر بوادر التضخم مع بقاء الاقتصاد دون الاستخدام الكامل، وهذا يفسر حالة التضخم مع وجود معدلات مرتفعة نسبيا للبطالة أو ما يسمى بالتضخم الركودي والذي حصل فعلا في الدول الصناعية الكبرى في فترة الستينات من القرن العشرين.

- **المدى الكلاسيكي:**

تحدث في فترات يصل فيها الإنتاج الى مستوى الاستخدام الكامل وعندما تبدأ الأسعار بالارتفاع بمعدلات عالية بدون تحقيق اي زياده في الانتاج الكلي والذي يفسر فترات التضخم بالأسعار عندما تصلوا جميع الصناعات إلى أقصى مستوى للإنتاج يمكن تحقيقه في المدى القصير أي أن طاقاتها الإنتاجية تكون مستقلة بالكامل وتكون البطالة عند حدها الادنى، وهذا يتحقق عادة في فترات الازدهار الاقتصادي.

[1] المرجع نفسه، ص ص 150 -151 .

- **التوازن في النظرية الكينزية:**

اهتم كنز بدراسة البطالة وانتقاد الكلاسيك لإغفالهم لها أعطى لسوق العمل مكانه في تحليله فهو يتبنى نفسه وجهة نظرهم في تحليله للطلب على العمل في حين اختلف عنهم في تحليله لعرض العمل ويقوم النموذج الكينزي على مجموعة من الفرضيات نذكر منها:

- ثبات الأسعار
- وجود التشغيل الناقص
- النظرية الكينزية الصالحة في المدى القصير[1]

- **التوازن في سوق العمل:**

يحدد وقت تقاطع منحنى عرض العمل ومنحنى الطلب على العمل التوازن في سوق العمل ولأجل دراسة هذا التوازن في معلم واحد بمقابلة دالة الطلب ودالة العرض، نفترض ثبات مستوى العام للأسعار لنتمكن من التعبير عن هذه الأخيرة بدلالة الأجر الحقيقي.

الشكل أدناه يبين لنا ذلك:

[1] محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي: الأسس النظرية، الجزء الأول، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون ط، ص284.

الشكل رقم (3): منحنى توازن سوق العمل عند كينز

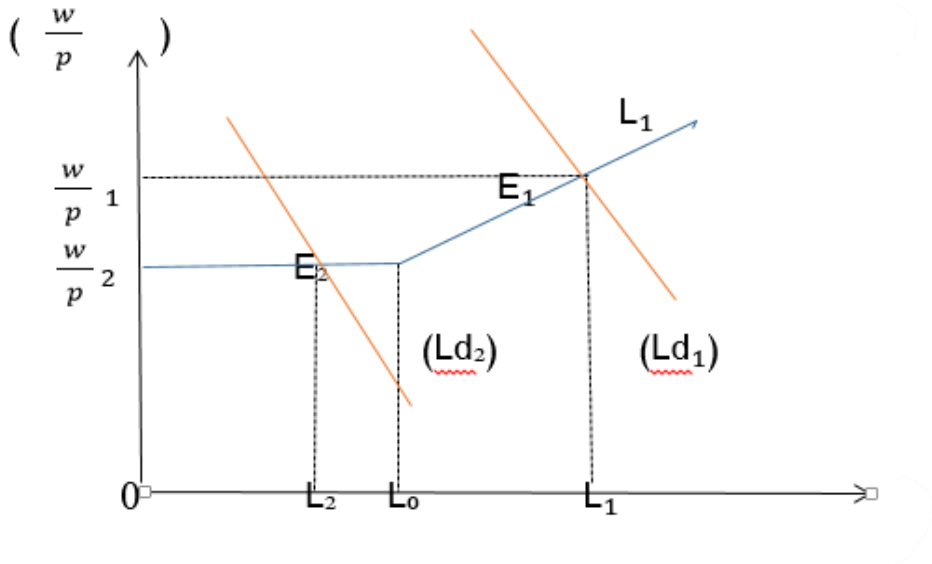

المصدر: التحليل الاقتصادي الكلي: الأسس النظرية

إن التوازن في سوق العمل يتحدد بالمساواة بين عرض العمل والطلب عليه ويلاحظ من الشكل البياني أن التقاطع بين منحنى عرض العمل وطلبه يمكن أن يعرف حالتي توازن:

- **التوازن في سوق العمل عند مستوى التشغيل الكامل:**[1]

ويكون ذلك عند تقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل في جزئه المتصاعد، أي في النقطة(E_1) التي يتحدد عندها مستوى الأجر الحقيقي التوازني($\frac{W}{P^1}$) وحجم العمل التوازني(L_1).

[1] التحليل الاقتصادي الكلي، المرجع نفسه، ص285.

- **التوازن في سوق العمل عند مستوى التشغيل غير الكامل:**

يمكن لمنحنى طلب على العمل أن يكون على يسار النقطة(E_1) وبذلك يتقاطع مع منحنى عرض العمل في جزئه الأفقي في النقطة(E_2) ومن الملاحظ أن هذا التوازن هو توازن التشغيل غير الكامل.

عند النقطة(E_2) يتحدد مستوى الأجر عند($\frac{W}{P^2}$) ومنه حجم العمل عند(L_2) لكن بما ان العمال الذين يرغبون في العمل بمعدل الأجر الحقيقي($\frac{W}{P^2}$) يساوي(L_0) فإن المسافة(L_2)و(L_0) تقيس مستوى البطالة الإجبارية، والتي يرجعها كنز الى عدم وجود فرص العمل بسبب تقلص الطلب على عنصر العمل من قبل المؤسسات الاقتصادية والتي أحجمت عن الاستثمار(الإنتاج) نظرا لتراجع تدفق الدخل إليها في شكليه الاستهلاكي والاستثماري، وهذا ما يعرف عند كنز بالطلب الفعال: والذي عرفه بأنه الدخل الاجمالي بما فيه المداخيل المخصصة لعناصر الانتاج الاخرى، والذي يأمل المنظمون استخلاصه من حجم الاستخدام الجاري المقرر اعطائه، وهذا ما يفسر انخفاض منحنى الطلب على العمل على نقطة التوازن الجديدة(E_2).

- **التحليل الكينزي الجديد لسوق العمل:**[1]

حاول التحليل الكينزي الجديد أن يفسر الأسباب التي تعطي الطابع غير المرن للأجور الاسمية والتي تعرف حسبهم حد أدنى لا تنخفض عنه ما يجعل حالة التشغيل الكامل لا تتعدى كونها حالة ظرفية لا دائمة كما يراها الكلاسيك.

ومن بين هذه الأسباب ووجود العقود فالنظرية الكينزية الجديدة ترى أن للعقود المبرمة بين العمال والمؤسسات الاقتصادية دورا في تحديد الأجور الإسمية والتي تبقى ثابتة طول مدة سريان العقد

[1] جون منير كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة: نهاد رضا، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1962، ص78.

وتصدر الاشارة هنا إلى أن هذا المستوى من الأجر يتحدد حسب الطلب والعرض على العمل واللذين يكونان على أساس السعر المتوقع.

وتتلخص أهم الأفكار التي يقوم عليها الفكر الكنز الجديد في:

- القوى الذاتية المصححة على وجود لها.
- عدم التأكد يسود معظم الأنشطة الاقتصادية
- اتحادات العمال والشركات هي المسيطرة...إلخ.

3.3 الفرع الثالث: سوق العمل

1.3.3 مفهوم سوق العمل[1]:

سوق العمل هو ذلك المكان الذي يتلقى فيه الطلب والعرض على الشغل(أو العمل) ويعبر على عرض وطلب سلعة هذا السوق بتعبيري العمل أو الشغل والجدول التالي يلخص الحالات الممكنة:

	العمل	الشغل
الفرد	عرض	طلب
المؤسسة الاقتصادية	طلب	عرض

الجدول رقم (1): الحالات الممكنة للتعبير على طلب وعرض (العمل أو الشغل) في سوق العمل

العمل هو كل جهد عضلي وذهني يبذله الإنسان عن قصد ووعي بهدف خلق المنافع الاقتصادية، والذي تحتاجه المؤسسة الاقتصادية في عملياتها الإنتاجية وبالتالي فهو يعرض من طرف مالكه وهو الفرد ويطلب من طرف قاعدة وهي المؤسسة الاقتصادية.

[1] سعد طبري وآخرون، الاقتصاد والمانجمنت والقانون، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2012-2013، ص26.

في حين يرتبط الشغل بالشغل للمناصب الشاغرة المنشاة من طرف المؤسسة الاقتصادية وبالتالي فهي تعرض من طرف هذه الأخيرة وتطلب من طرف الفرد.

2.3.3 مفهوم القوة العاملة ومؤشرات سوق العمل[1]:

– **مفهوم القوة العاملة:** تعرف القوة العاملة بأنها تشمل عدد السكان القادرين على العمل والراغبين فيه، ينتمون لفئات عمريه معينه تختلف باختلاف قوانين العمل المعمول بها في الدول، وتنقسم القوة العاملة إلى قسمين بارزين هما:[2]

- العاملون
- البطالون

العاملون:(المشتغلون) أو القوة العاملة المستخدمة وهي التي يمارس أفرادها العمل فعلا للحصول على كسب الذي يكون بشكل أجر أو راتب أو ربح او حصة في الإنتاج، وهذا يعني أنها تشمل الأفراد الذين يعملون لدى الغير والذين يعملون مشاركة والذين يعملون لحسابهم الخاص وهم أصحاب الحرف والمهن المستقلة.

البطالون: يعرف البطال أو العاطل على العمل بأنه كل شخص راغب في العمل وقادر عليه وباحث عنه ولم يجده، وعليه فإن من لا يرغب في الحصول على عمل لا يعتبره ضمن أعداد العاطلين عن العمل والعاطلون قسمان: عالون سبق لهم العمل وعاطلون لم يسبق لهم العمل.

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات فأن هذه الفئة العمرية تتراوح ما بين 15–64 سنة، أما حسب المكتب الدولي للعمل فهذه الفئة تتراوح ما بين 16–59 سنة، ومن المهم الإشارة على أن هذا الاختلاف ينجر عنه تضارب في المعلومة الإحصائية. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإمكانية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون – الجزائر، 2010، ص57.

[2] البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، ص177.

3.3.3 مؤشرات سوق العمل: تستعمل في سوق العمل مجموعة من النسب تؤخذ كمقاييس ومؤشرات في تحليل الحالة الظرفية لسوق العمل مثل معدل النشاط ومعدل التشغيل ومعدل البطالة:

- **معدل النشاط:**[1]

يمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشيطين على حجم السكان الإجمالي وهو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 ساكن.

$$\text{معدل النشاط} = \frac{\text{عدد السكان النشطين}}{\text{عدد السكان الاجمال}} \times 100$$

ويعكس هذا المعدل درجة حب العمل بين السكان وإلى حد ما حالة النشاط الاقتصادي من ركود وانتعاش.

- **معدل العمالة:**

هو نسبة السكان المشتغلين الى سكان في سن العمل، يعطى هذا المعدل الرياضية بالصيغة التالية:

$$\text{معدل العمالة} = \frac{\text{عدد السكان المشتغلين}}{\text{عدد السكان في سن العمل}} \times 100$$

يعكس هذا المعدل مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة المتوفرة وضعف هذا المعدل دلالة على هدر عنصر هام من العناصر المستعملة في العملية الإنتاجية.

- **معدل البطالة:**

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوة العاملة (الفئة النشطة) في المجتمع عند زمن معين، وهو يعطينا نسبة العاطلين على العمل من الفئة النشطة حيث:

[1] البشير عبد الكريم، مرجع نفسه، ص181.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد أفراد الفئة النشطة}} \times 100$$

كلما ارتفع معدل البطالة كلما دل ذلك على سوء الأوضاع الاقتصادية والعكس فكلما كان هذا المعدل منخفضا كلما كان الوضع أقرب إلى ما يعرف بالتشغيل الكامل.

1. تفسير البطالة لدى الكنزيون:

– سياسة الانفاق العام تلعب دورا هاما كأداة من أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي نظرا لتأثيرها الفعال على مستوى التشغيل، حيث تدرس نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول في مكافحة البطالة، ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دلالة في مستوى التشغيل، في اي دولة فكلما زاد حجم التشغيل، زاد حجم الدخل الكلي.

– ولقد حدد كينز اسباب البطالة واقترح حلولا لعلاجها وانتهى إلى رفض الاعتقاد السائد في الفكر التقليدي من أن العرض هو الذي يخلق الطلب، وان الحل لعلاج مشكلة البطالة هو زيادة الإنفاق العام لمواجهة انخفاض الطلب وبالتالي زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى العمالة، بالإضافة إلى أن الجهاز الإنتاجي يجب ان يكون مرن بالدرجة التي تسمح بانتقال عوامل الإنتاج بسهولة بين فروع الإنتاج لتحقيق التشغيل الكامل.

– اذا كان طلب الكلي في الاقتصاد يعمله عند مستوى أقل من التوظيف الكامل، حيث توجد نسبة عالية من البطالة نتيجة ضعف الطلب الكلي، وعند مستوى التوظيف الكامل يكون مستوى الدخل مرتفعا.

وان المستوى الاول للطلب(C+I+G) يخلق مستوى توازن فعلي مقابل مستوى دخل معين، أي أن هناك فجوة انكماشية المعنى:(عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي للمحتمل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، بين مستوى الطلب الكلي الفعلي والمستوى المقابل لمستوى التوظيف الكامل تعادل المسافة بين منحني الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي مقابل مستوى التوظيف الكامل.

لدى نحن أمام عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز(البطالة): توليد أموال لتمويل العجز في ميزانية الدولة بغية تحقيق أهداف اقتصادية هامة، تلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي أن هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى تشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا اليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية، وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام سياسة مالية، وأهم أداة في ذلك الإنفاق العام.

– فزيادة الإنفاق العام تعتبر من أهم الأدوات لتحفيز الطلب والخروج من حالة عجز الطلب الكلي مع الإبقاء على الضرائب الثابتة، اعتمدها كينز في نظريته على الأدوات التالية:[1]

1.1 الطلب الفعال: وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الانفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

الكفاية الحدية لرأس المال: يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، حيث توجد علاقة عكسية بينهما.

2.1 سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة العنصر التالي المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي.

3.1 المضاعف: يقوم المضاعف الكينزي على أربعة فروض وهي: وجود بطالة لا ارادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية كالسلع الاستهلاكية، توفر سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج.

[1] خالد وصفي الوزني، أحمد حسين الرفاعي، المرجع نفسه، ص271.

II. المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام

تعد سياسة الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. تتعلق هذه السياسة بكيفية إنفاق الحكومة للأموال العامة في مجالات مختلفة مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والدفاع والأمن، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين حياة المواطنين ومنه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم سياسة الانفاق العام، ضوابطه وآثاره.

1. المطلب الأول: سياسة الانفاق العام وعناصره

تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة.

كما أنها تعرف على أنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية وأنها مبلغ نقدي يقوم بانفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[1]

ووفقا لهذين التعريفين يمكن اعتبار أن للنفقة العامة ثلاث عناصر:

- مبلغ نقدي
- يقوم بانفاقه شخص عام
- الغرض منها هو تحقيق نفع عام

وسنتناول كل عنصر فيما يلي:

[1] علي سيف علي المزروعي، اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي – دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال (1990–2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، جامعة دمشق، 2012، ص615.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية لسياسة التشغيل والإنفاق

1.1 النفقة العامة مبلغ نقدي:

أن النفقة العمومية تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع.

أي تقوم الدولة بواجبتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بها.

2.1 النفقة العامة الغرض منها تحقيق نفع عام:

تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف تحقيق وإشباع حاجة من الحاجات العامة، بمعنى أن الهدف الرئيسي للنفقة العامة هو تحقيق الصالح العام للمجتمع حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، وذلك لأن الأحوال التي تغطي هذه النفقات ملك للعامة. وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد وتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدالة والمساواة بين جميع الأفراد، إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة كالضرائب ومن ثم يجب أن يتساوون كذلك في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة.

بحيث أن الأعباء العامة والنفقات العامة هما وجهان لعملة واحدة وذلك فليس من المتصور أن تكون النفقة لغرض نفع أو مصلحة خاصة بفئة معينة، لما في ذلك من مخالفة لمبدأ العدالة في المساواة في تحمل الأعباء عامة. [1]

[1] طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص23.

3.1 تعريف شامل: تعرف النفقة العامة على أنها تلك المبالغ التي تصرفها السلطة العمومية، وأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما أنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة تهدف إلى إشباع حاجة عامة. [1]

2. المطلب الثاني: ضوابط الإنفاق العام

1.2 ضابط المنفعة:

يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من النفقات العامة هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة ويعتبر الضابط قديما في الفكر الاقتصادي ومحل اتفاق بين الاقتصاديين التقليديين والحديثين.

ويعتبر ضابط المنفعة أمرا منطقيا كونه لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع المترتبة عنها، ويتحقق أكبر قدر ممكن من المنفعة إذا وجهت النفقة العامة إلى جميع أفراد المجتمع واقتصارها على بعض الأفراد أو توجيهها لمصالح خاصة بهم، والمنفعة تتعدد سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية.

وفكرة المنفعة العامة وتحديدها تنطوي على صعوبات كثيرة، خاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار النفقات لها آثار عديدة اقتصادية كانت أو اجتماعية، ظاهرة أو مخفية، حاضرة أو مستقبلية، وفي هذا الصدد نرى اتجاهان رئيسيان حول تحديد وقياس المنفعة هما: [2]

1.1.2الاتجاه الشخصي:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن قياس المنفعة في الإنفاق يتم من خلال المقارنة ما بين الناتج الاجتماعي المتولد على الإنفاق العام والناتج المتولد عن ترك هذا الإنفاق بين الأفراد ويؤخذ عليه صعوبة تطبيقه واقعيا. [3]

---

[1] المرجع نفسه، ص23.

[2] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص ص 77 -85.

[3] أساسيات المالية العامة، المرجع نفسه، ص ص 77-85.

2.1.2 الاتجاه الموضوعي:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن المنفعة في الإنفاق العام تقاس من خلال ما تحققه من معدلات النمو الاقتصادي والزيادة المحققة في الدخل القومي، إذ أنه كان هناك زيادة في الدخل القومي مرافقه للزيادة في النفقات العامة فيمكن القول أنها نفقات نافعة، ورغم سهولة تطبيق هذا المعيار إلا أنه يؤخذ عليه اهتمامه فقط بالمنفعة من جانبها الاقتصادي، وعدم الأخذ بعين الاعتبار لجانبها الاجتماعي.

ومع عدم وجود معيار محدد وقاطع لقياس المنفعة في الإنفاق العام قد تم الاتفاق على مؤشرات لمظاهر عامة في مجتمع تعكس مقدار المنفعة في الانفاق العام وهي:

- مستوى التفاوت في توزيع دخول الأفراد
- المستوى الصحي ومتوسط أعمار السكان
- عدد الوحدات السكنية المخصصة للمواطنين
- مستوى خدمات اجتماعية مقدمة للمواطنين

2.2 ضابط العقلانية الاقتصادية:

نعني به الرشادة وحسن التسيير و إدارة الأموال العمومية وهذا لا يعني تقليص النفقات العامة والحد منها بشكل لا تحقق معه الأهداف المراد الوصول اليها، وانما يعني حسن وكفاءة استخدام الموارد المالية بحيث يتم تجنب أي استغلال لها غير محله يتنافى والعمل وفق قاعدة الاقتصاد في النفقات العامة وتوفر العقلانية في تسييرها بحيث ينتج عن ذلك منفعة تبرر وجود النفقات العامة.

والواقع أن العقلانية وترشيد النفقات العامة يكون من خلال محاولة تحقيق أكبر نفع ممكن للمجتمع من خلال زيادة كفاءة هذا الإنفاق من جهة، ومن جهة أخرى محاولة لتحقيق توازن بين النفقات العامة المراد تحقيقها وأقصى ما يمكن تخصيصه من موارد مالية كالاعتماد المالي لها.

ويكون ترشيد النفقات العامة بالالتزام بالمبادئ التالية:[1]

1.2.2 تحديد حجم أمثل للنفقات العامة:

إذ أن وجود سلطة إقرار المنفعة العامة بين الدولة لا يعني تماديها في الرفع عن حجمها، فإنما ذلك يكون بالاستناد لحجم أمثل يسمح بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة للمجتمع بما هو مخصص لها من موارد مالية.

2.2.2 اعداد دراسات الجدوى للمشروعات:

تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على عديد من العناصر منها: تكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطط تمويل مقترحة، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة والاقتصاد والمجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع، وآثاره على المتغيرات الاقتصادية كالادخار وسعر الفائدة، تعتبر دراسة الجدوى من أهم الوسائل الممكنة لتطبيق الرشادة لتسيير النفقات العامة خاصة في ظل النفقات الاستثمارية كونها تتمثل في مشاريع عامة يسهل من خلالها تحديد الاحتياجات والتكاليف من جهة و الأرباح والمزايا الناتجة عنها من جهة أخرى.

- **الترخيص المسبق من السلطة التشريعية:**

يساعد الترخيص المحصل عليه من السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان بمثابة الخطوة الاولى نحو ترشيد النفقات العامة، المقرر استبدالها من ميزانية الأولية الموجهة لهم للتصديق عليها بما يخدم المصلحة العامة.

- **تجنب الإسراف والتبذير:**

إذ أن تعدد صور الإسراف والتبذير في ميدان النفقات العامة يحتم العمل على تجنبها لكونها تفقد النفقة العامة مبررات وجودها ونجد من هذه الصور التي تكثر في الدول النامية:

[1] المرجع نفسه، ص ص 77-85.

- التلاعب في التكاليف في تأدية الخدمات والمرافق العامة.
- تحقيق مآرب خاصة على حساب الأموال العمومية لبعض ذوي النفوذ والسلطة.
- زيادة عدد العاملين في جهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال
- المبالغة في التمثيل الخارجي والنفقات التظاهرات والنشاطات بمختلف انواعها وكون العقلانية الاقتصادية من أهم أركان وضوابط الإنفاق العام

فهناك مؤشرات يمكن استخدامها لقياس ضابط العقلانية الاقتصادية وهي:[1]

- **مؤشرات إنتاجية الإنفاق العام:**

وهو يعبر عن العلاقة بين الناتج الاجتماعي المتولد على النفقات العامة والموارد المالية المولدة للناتج الاجتماعي.

وهذا يعني أنه كي يمكن رفع انتاجية النفقات العامة، فان هذا يتطلب تقليص المولدة لهذا الناتج، وهذا يتحقق من خلال توفر العقلانية الاقتصادية في النفقات العامة واستخدام معايير الجدوى والتي تعتبره أن أهميته كبيرة في تقدير مدى نجاعة المشاريع الاستثمارية العمومية التي تعتبر إحدى أنواع النفقات العامة المعينة بضابط العقلانية الاقتصادية.

ويعتبر آخر فإن هذا المؤشر يقوم على أساس مقارنة بين المنفعة الحدية للنفقة العامة وتكلفتها وهذا يقتضي توفر كافة البيانات والمعلومات بخصوص تحديد تكاليف الحدية والمنافع الحدية المرتبطة بكل أوجه النفقات العامة، لكن هذا المؤشر يعتبر بالغ الصعوبة في الواقع العملي قياس المنافع الحدية والتكاليف الحدية على حد سواء.

- **مؤشر الإنفاق العام الاستثماري:**

ويرتكز هذا المؤشر على قياس ما يلي:

[1] أساسيات المالية العامة، المرجع نفسه، ص ص 77-85.

- مدى القدرة المشروع الاستثماري على استيعاب العمالة الوطنية.
- مدى قدرة المشروع على استيعاب العمالة الأجنبية.
- مدى قدرات المشروع الاستثماري على سد احتياجات السوق المحلية.

فهذا المؤشر يرتكز على النقاط الثلاث السابقة الذكر كقياس لمدى نجاعة و أهمية النفقات العامة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي كما أنه يتعلق مجرد هدر وتبذير المال العام ليس له أي تأثير إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يتعلق بالإنفاق العام الاستثماري كونه من أهم أنواع النفقات العامة التي يكثر فيها الجدل حول غياب العقلانية الاقتصادية وعدم الاستناد الى مبدأ الاقتصاد في تسييرها.

3.2 ضابط المرونة:

وهو من الضوابط التي بدأت تشغل حيزا كبيرا في مجال النفقات العامة والخاصة مع بروز الأزمات بمختلف أشكالها سواء اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، بحكم أن لها تأثير مباشر وغير مباشر على حجم النفقات العامة وهو ما يستلزم تمتع هذه الأخيرة بالمرونة الكافية لاستجابته مع هذه المتغيرات.

لكن مرونة النفقات العامة تكون من إطارها الايجابي وليس من إطارها السلبي، اضافة الى كونها خاضعة الى ضوابط أخرى متكاملة فيما بينها، فالعمل وفق مبدأ المرونة يقتضي الالتزام بما هو محدد من النفقات العامة وبالأوجه المحددة لها، فالعمل وفق مبدأ المرونة في النفقات العامة لتكون فقط في حجمها وانما ايضا في الأوجه الموجهة له، والتي قد يحصل تعارض فيها في وقت أزمة مشابه ذلك، عندها يؤخذ بمبدأ الأولوية في تحقيق الأهداف التي يستلزم تمتع النفقات العامة بالمرونة الكافية اي مرونة الموارد المالية وقدرتها على الانتقال من قطاع لآخر.

4.2 ضابط الإنتاجية:

يقصد به مساهمه النفقات العمومية في تشجيع التطور في النشاطات الاقتصادية وبالذات الإنتاجية منها، وتبرز اهمية الاخذ بهذا المبدأ ضرورة الاستناد اليه في الدول النامية بشكل خاص وذلك نظرا لحاجاتها الماسة لزيادة تطوير جهازها الإنتاجي، ذلك لتطوير أنشطتها الاقتصادية وزيادة درجة تنوعها وكفاءتها الإنتاجية وذلك من خلال توسع في النفقات العامة التي تتضمن تحقق ذلك، وبما يقود الاقتصاد الى النمو كما سنرى ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث باعتباره الهدف الأكثر أهمية في هذه الدول. [1]

5.2 ضابط العدالة:

وتكون العدالة في النفقات العامة بما يتصل بتحقيقها في توزيع الأعباء على من يتحملها حيث تحقق العدالة في توزيع الأعباء الضريبية التي تم تحصيلها لتمويل هذه النفقات العامة وذلك بالشكل الذي يستند على الدفع لكل فرد مكلف وذلك وكذلك تحقق العدالة في توزيع الخدمات والمنافع العامة بحيث لا فئات دون غيرها، ولكن في إطار توجيه هذه النفقات لخدمة كل فئات المجتمع مع التركيز على الفئات الاجتماعية الأقل الدخل بدرجة أكبر وبالشكل الذي يرفع معه دخول هذه الفئات من خلال الإعانات المقدمة لهم أو من خلال الخدمات التي تساهم في الرفع معه دخولهم الحقيقة او من خلال الانفاق على الخدمات التي تساهم في تطور قدراتهم التعليمية والصحية، ومن ثم تأثير على انتاجيتهم في الاقتصاد مما يسمح بتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخول وتقليل التفاوت والطبقية في المجتمع.

وتوفر هذه الضوابط على النفقات العامة لا يكون إلا بتوفير وسائل تحيل المؤسسات الحكومية من خلالها على التقيد بهذه الضوابط، وهذه الوسائل يحسن استخدامها في وجود إطار وبيئة من

[1] المرجع نفسه، ص ص 77 -85.

التشريعات وقوانين توضح تسلسل إجراءات الإنفاق العام في المؤسسة الحكومية، وهذه العملية تسمى بتقنين النشاط المالي للدول أي وضعه في إطار قانوني وبعد ترسيخ هذه القوانين يتم تمهيد عمل الرقابة والتي تأخذ المراحل التالية:[1]

الشكل رقم (4): وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام

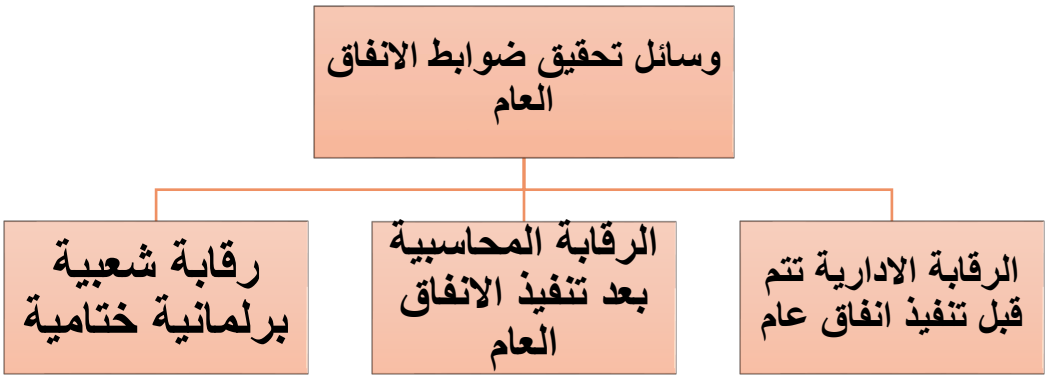

3.المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تعتبر الآثار الاقتصادية للنفقات العامة أمر في بالغ الأهمية لمعرفة كيفية توجيه الإنفاق العام على الاستخدامات المختلفة فهناك آثار اقتصادية قد تكون مباشره وغير مباشره، يتم التطرق إليها، نحو تحولت النظرة لدور النفقة العامة من فكرة النفقة المحايدة التي لا تؤثر في النشاط الاقتصادي الى فكره النفقة الايجابية التي تتدخل لأحداث اثار اقتصاديه واجتماعيه وسياسيه لتحقيق أهداف المجتمع.

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، ص ص 77-85.

1.3 الفرع الأول: الآثار المباشرة للنفقات العامة

1.1.3 أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي:

يقصد بالإنتاج القومي مجموع السلع والخدمات المنتجة في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة، غالبا ما تكون سنه، وزيادة هذا الانتاج يتخذ الانفاق العام عدة أشكال منها: نفقات التعليم والصحة ومساعدة المستثمرين بمنحهم امتيازات مختلفة، حيث تحدث النفقات العامة آثار اقتصادية مباشرة على الإنتاج القومي من خلال تأثيرها على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار والاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج والقوى المادية للإنتاج. [1]

أ. أثر النفقات العامة على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار والاستثمار:

أن النفقات العمل موجهه للخدمات كالصحة والتعليم، والإسكان...إلخ، من شأنها أن تزيد من كفاءة الأشخاص على العمل كذلك فإن النفقات على المرافق العامة التقليدية كالدفاع الخارجي، الأمن الداخلي والقضاء تهيئ الظروف التي يصعب من دونها القيام بعملية الإنتاج فهي توفر الاطمئنان للأشخاص للقيام بنشاطهم، وهي تؤدي الى توزيع الدخول بين الأفراد وتزيد من امكانيتهم على الادخار.

كذلك تزيد النفقات العامة القدرة للأفراد على الاستثمار إذا وضع تلك المدخرات القابلة للاستثمار في أيدي الهيئات العامة او الخاصة التي تعمل في ميدان الاستثمار مثل إنشاء المصانع وبناء الخزانات ومحطات توليد الطاقة...إلخ، وكذلك مبالغ التي تفرضها الدولة للمشروعات الإنتاجية الخاصة والإعانات المقدمة لها.

ب. آثار النفقات العامة في القوى المادية للإنتاج (القدرة الإنتاجية القومية)

[1] زقاي نصيرة، مرغاد حليمة، أثر الانفاق العام على الاستقرار الاقتصادي فترة 1990-2014، أطروحة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص24.

يقصد بالقوى المادية للإنتاج الموارد الطبيعية والقوى العاملة ورأس المال والفن الإنتاجي، وهي تشكل في مجموعها القدرة الانتاجية القومية، تبعا لماذا توافرها كميا ومستواها نوعيا، وتؤدي نفقات العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة القدرة الإنتاجية من خلال عوامل الإنتاج كما ونوعا.

ويجب الاشارة هنا فيما يخص أثر الإنفاق العام على مستوى الإنتاج الوطني الى نقطتين مهمتين وهما:[1]

- الزيادة في الإنفاق العام تصبح غير فعالة في زيادة المستوى إنتاج الوطني في حالة التشغيل الكامل لأن الإنتاج وصل إلى أقصى إمكانياته.
- يجب استبعاد الآثار السلبية للإنفاق العام كالضغوط التضخمية بسبب طول فترة بعض المشاريع وتجنب سوء استعمال الموارد الاقتصادية المتاحة باختيار مشاريع الإنتاجية المناسبة من حيث تكاليفها وعوائدها.

ج. أثر الإنفاق العام في انتقال العناصر الإنتاج:

تؤذن فقط العامة الى انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة وذلك عن طريق إنشاء مدن مجمعات سكنية ومناطق صناعية في اماكن جديده، ومن القطاع العام الى الخاص او العكس، ومن نشاط الى نشاط اقتصادي آخر وذلك بتشجيع بعض النشاطات ودعمها ما يكون لهذا الانتقال الأثر الكبير على الناتج الوطني.

د. آثار النفقات العامة في الطلب الفعلي:

[1] زقاي نصيرة، مرغاد حليمة، المرجع نفسه، ص ص 24-25.

باعتبار أن الطلب الفعلي يتكون من الطلب على الأموال الاستثمار والاستهلاك ويتوقف وحجم الدخل القومي على فرض ثبات القدرة الإنتاجية القومية على الطلب الفعلي، أي على الانفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك.

وتشكل النفقات العامة وبحسب نوعها جزاء هاما من الطلب الفعلي الذي يزداد مع تدخل الدولة في الاقتصاد فهناك النفقات الحقيقية والتحويلية.

فالنفقات الحقيقية تشكل بمقدارها طلبا على السلع والخدمات وبذلك ترفع من الطلب الفعلي وبالتالي زيادة الدخل القومي أما النفقات التحويلية فإن أثرها على الطلب الفعلي يتوقف على كيفية التصرف المستفيدين فيها ومدى استعمالهم لهذه النفقات في الادخار والاستثمار.

2.1.3 أثر النفقات العامة على الاستهلاك:

يؤطر أثر العام في الاستهلاك بصورة مباشرة من خلال ما قد يحدث من زيادة أولية في الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الإنفاق، ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة بالإنفاق العام في الاستهلاك القومي من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو اجور يخصص نسبه كبيرة منها بإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات أي أن الآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك القومي من تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي التي تتم من خلال دورة الدخل وتحدث النفقات العامة آثارها في استهلاك القومي من خلال الآتي:[1]

[1] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط3، ص103.

أ. نفقات الاستهلاك الحكومي:

وهي ما تقوم به الدولة من شراء سلع ومهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية وشراء اجهزة وآلات والموارد الأولية اللازمة للإنتاج العمومي، بحيث أن هذا النوع من النفقات يعد نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد الى الدولة.

ب. نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد:

هي النفقات التي تتعلق بالدخول بمختلف اشكالها من مرتبات وأجور والمعاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها الحاليين والسابقين مقابل ما يؤدي هؤلاء من اعمال مما تؤدي إلى زيادة الاستهلاك والذي بدوره يؤدي الى زيادة الانتاج من خلال أثر المضاعف وتعد هذه النفقات من قبل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لها يؤدي هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات.

3.1.3 أثر النفقات العامة على توزيع الدخل:

يعد موضوع توزيع الدخل الوطني من المواضيع الهامة، ليس فقط في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وانما ايضا في مجال الدراسات المالية، فهو يرتبط بعلاقة وثيقة مع نظرية الإنتاج، ويقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني اعادة توزيعه عن طريق الدولة باستخدام وسائل متاحة لها من أجل تحقيق مبدا العدالة والمساواة الاجتماعية.

فالدولة تنفق الأموال على الطبقة العاملة من خلال الأجور والرواتب، لكن غير كافي لذلك تظهر النفقات التحويلية الاجتماعية لتحقيق الفوارق بين أفراد المجتمع خاصة الطبقة الفقيرة، غير أن التوزيع مداخيل يتوافق يتوقف على مدى الثراء الوطني، فإذا كان اقتصاد الدولة قويا تزداد الضريبة وفي حالة الركود الاقتصادي تقل إيرادات الدولة مما ينعكس سلبا على دخل الأفراد.

وفي هذه الحالة يكون تأثير الإنفاق العام على توزيع الدخل مباشرة او غير مباشرة كما يلي:

- يكون أثر الإنفاق العام على نمط توزيع الدخل مباشرة من خلال تزويد فئات معينة ببعض السلع الخدمات بثمن أقل من قيمتها في السوق.
- يكون هذا الأثر غير مباشر من خلال الاعلانات الموجهة للمنتجين والمستثمرين من أجل دفع عجلة الإنتاج وتوفير السلع والخدمات بأقل أسعار لفائدة أفراد المجتمع.

2.3 الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية غير مباشرة للنفقات العامة[1]

1.2.3 آثار النفقات العامة من خلال أثر التضاعف

تهدف فكرة المضاعف عند كينز الى بيان اثر الاستثمار في الدخل القومي وتؤدي أفكار كينز في هذا الصدد الى ان زيادة الانفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية ولكن بمقادير مضاعفة، يمكن تحديدها في ضوء ما تؤدي إلى زيادة الاستثمار من توالي الإنفاق على الاستهلاك وهذا ما يعرف بالتضاعف الاستثمار حيث انصرفت جهود كينز فقط الى بيان اثر الاستثمار على الدخل القومي عن طريق نظريته في التضاعف.

ولتوضيح فكرة المضاعف فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزءا منها يوزع على شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد، وهؤلاء يخصصون جزءا من هذا الدخل لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفق الميل الحدي للاستهلاك وادخار ولمكانة أثر مضاعف ضع علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض من قطاع لآخر ومن فئة أخرى، لذا تبدو أهمية تحديد الآثار المترتبة على الإنفاق العام في شتى القطاعات ومختلف الفئات.

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

أ-العلاقة بين المضاعف الإنفاق العام والميل الحدي للاستهلاك:

الميل الحدي للاستهلاك عبارة عن زيادة نسبة الزيادة في استهلاك الى زيادة في الدخل تسمى بداله الاستهلاك نستطيع اشتقاق العلاقة التالية وفقا للصيغة التالية: y=C+1

Y: الدخل القومي

C: الاستهلاك القومي

1: الاستثمار القومي

وأن تغير في y سوف يؤدي إلى تغير في c و

$$\Delta y = \Delta c + \Delta i$$

بقسمة طرفي المعادلة على Δy يصبح:

$$\frac{\Delta y}{\Delta y} = \frac{\Delta c}{\Delta y} + \frac{\Delta i}{\Delta y}$$

$$1 = \frac{\Delta c}{\Delta y} + \frac{\Delta i}{\Delta y}$$

وبتحولي الطرفين من البسط إلى المقام تصبح:

$$\frac{\Delta y}{\Delta i} = \frac{1}{1 - \frac{\Delta c}{\Delta y}}$$

مضاعف الانفاق K

الميل الحدي للاستهلاك MPC

أي أن:

$$K = \frac{1}{1 - MPC}$$

2.2.3 أثر المعجل:

يقصد بمصطلح المعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق او نقصه على حجم الاستثمار حيث إن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين الزيادتين يعبر عنه بمبدأ المعجل.

وفي الوقت الذي كان اهتمام كينز قد انصب على دراسة مبدأ المضاعف الذي يقيس عدد مرات تضاعف الدخل الوطني نتيجة الزيادة في الاخفاق الاستثماري فإن اهتمام كل من كلارك وجنسون وهارود قد اتجه نحو مبدا المعجل الذي يقيس عدد مرات التضاعف الاستثمار نتيجة زيادة الدخل الوطني ويمكن شرح أثر المعجل انطلاقا من المعادلة التالية: [1]

$$K_t=v.yt$$

حيث أن:

kt: مخزون رأس المال الضروري للحصول على مستوى معين من الإنتاج في الفترة t

yt: الناتج في الفترة t

v: المعدل وهو كمية ثابتة أي نسبة رأس المال إلى الناتج

يفرض أن مستوى الناتج يرتفع في الفترة الموالية (t+1)فان مخزون رأس الماء سيرتفع كذلك وفق العلاقة التالية:[2]

$$K_t=v.yt$$

وبالتالي التغير في مخزون رأس المال يعطى بالعلاقة التالية

$$\Delta k = k_t - k_t^{-1} = v.y_t - v.y_t^{-1} = v.(y_t - y_t^{-1}) = v.\Delta y$$

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[2] مرجع نفسه، ص31.

وبما أن الاستثمار الصافي ما هو إلا التغير في مخزون رأس المال فان:

$$I_t = \Delta K_t = V.\Delta Y_t$$

فزيادة الإنفاق العام تؤدي لارتفاع الدخل الوطني ومن ثم زيادة الاستثمار قصد الاستجابة للاستهلاك الصافي.

غير أن أثر المعجل يرتبط بتقديرات منتجي السلع الاستهلاكية اتجاه الطلب المتوقع وهو طلب مؤقت لا يدفعهم إلى زيادة حجم استثماراتهم كما انه يتوقف على الأسلوب الفني للعملية الانتاجية واختلافه من قطاع لآخر بالإضافة إلى مستوى القدرات الإنتاجية ومدى توفرها فضلا عن مخزون السلع الاستهلاكية فإن توفر هذا المخزون حده من أثر المعجل.

الشكل رقم (5): آليات عمل أثر المضاعف والمعجل

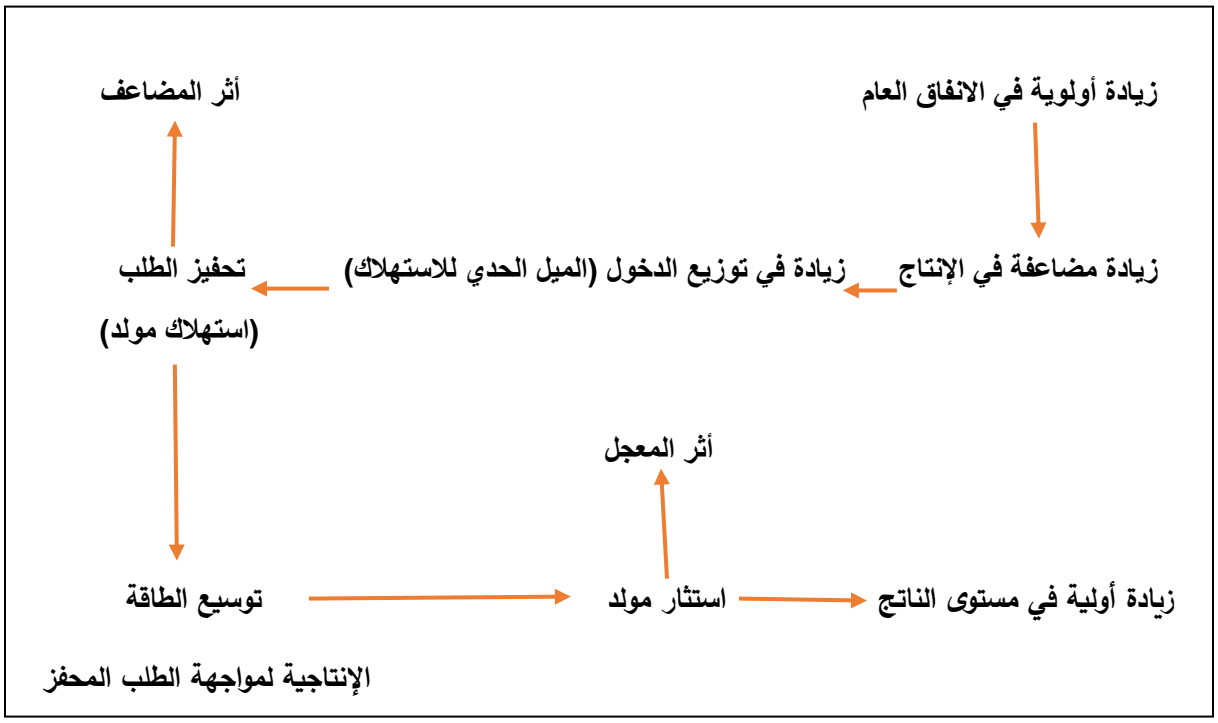

III. المبحث الثالث: علاقة الإنفاق العام بالتشغيل

علاقة الإنفاق العام بالتشغيل تعتبر أمرًا حيويًا في الاقتصاد وسوق العمل. يلعب الإنفاق العام دورًا هامًا في خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تأثيره على الطلب الاقتصادي وتحفيز الاستثمار وتنمية القطاعات الاقتصادية. ومنه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التشغيل الكامل، البطالة وأنواعها، والعلاقة بين النمو والبطالة.

1. المطلب الأول: تعريف التشغيل الكامل

تعريف التشغيل الكامل: هو يعني تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال المطلق للموارد البشرية والمادية، وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم 112 لعام 1964 بان التشغيل بأفق واسع ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعامل البشري في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه وان يكون العمل منتجا وان يختار بحرية هذا العمل وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة عمل مناسب، وتتمحور سياسة التشغيل حول تحقيق هدفين أساسيين هما:

- رفع عدد مناصب الشغل
- خلق مناصب أكثر انتاجية، مما يحقق زيادة في المداخيل المجموعات المحرومة واستخدام اكفا القدرات العملية وكذا إشراك كل فرد في الحياة الاقتصادية للمجتمع. [1]

2. المطلب الثاني: أنواع البطالة

يتم التمييز بين عدة أنواع من البطالة:

أ. البطالة الدورية: يرتبط هذا النوع من البطالة الدورية الاقتصادية، حيث تضم هذه الأخيرة مرحلتين مرحلة "رواج" أين يتجه فيها حجم الدخل والتوظيف الى التزايد إلى أن يصل التوسع إلى

[1] زوايدية أفراح، تكوين الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة وتحقيق التشغيل الكامل.

منتهاه ببلوغ لحظة الذروة "قمة الرواج" لينتقل بعدها النشاط إلى الهبوط ليدخل الاقتصاد في مرحلة " الانكماش" إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول الى الحد الادنى تنقل بعد ذلك النشاط إلى الارتفاع والانتعاش والتوسع.

تؤدي فترة الانكماش في العادة إلى:[1]

أ.أ. هبوط المشتريات من السلع الاستهلاكية بشكل حاد، وتتزايد المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة، ويكون رد فعل أرباب العمل هو خفض الإنتاج ومنه انخفاض الدخل الوطني ومنه انخفاض الإنفاق الاستثماري.

أ.ب. انخفاض الطلب على العمالة ويأخذ هذا الانخفاض في بداية صوره خفض الساعات العمل، يليه بعد ذلك تسريح العمال، ومنه ارتفاع معدل البطالة.

أ.جـ. يؤدي انخفاض الإنتاج إلى انخفاض الطلب على المواد الأولية والواسطية مما يؤدي إلى انهيار اسعار كثيرة من السلع، مع بقاء الأجور في بداية الكساد على حالها.

ب. البطالة الاحتكاكية:

وهي البطالة التي تنتج بسبب تنقل العاملين المستمر بين المناطق والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرصه العمل، ذلك انتقال عامل من منطقة الى اخرى او مهنه الى سواها يتطلب فترة يتم فيها البحث عن الامكانيات المتاحة والمفاضلة بينها وقد تطول فترة يتم فيها البحث عن الإمكانات المتاحة والمفاضلة بينها قطط طول فترة البحث عن العمل لعدم توفر المعلومات الكافية أو نقصها يؤدي نقص المعلومات الى عدم التقاء رغبة الطرفين ويعد توفر معلومات بقدر ما تتقلص فترة انتظار العمل.

[1] لعجال العمرية، الانفاق العام وأثره على مستوى التشغيل، . https://iefpediu.com تاريخ الاطلاع: 14-4-2023

ج. البطالة الهيكلية:

هي نوع من البطالة تحدث بسبب تغيرات هيكل الاقتصاد الوطني كالتغير في هيكل الطلب على المنتوجات أو تغير الفن الإنتاجي أو انتقال الصناعات للتوطن في اماكن جديده إذ يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة انخفاض الطلب على أنواع معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها وظهور طلب على أنواع معينة من المهارات اللازمة لإنتاج سلع معينة لصناعات في طور الازدهار.

كما يمكن أن تحدث هذه البطالة نتيجة تغير هيكلي في سوق العملة ودخول فئات جديدة إليه بأعداد كبيرة.

3.المطلب الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة

يتم البحث عن التشغيل الكامل لأن تعويض البطالين يعتبروا تكلفة بالنسبة للمجتمع والتي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي إلا أن التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف الى الاستعمال الكامل لكل العوامل الانتاج والتي من بينها طبعا العمل والتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التمييز بين:

– **إجمالي السكان:** ويضم فئتين من السكان، النشطين وغير الناشطين وينقسم السكان الناشطون الى عاملين والى عاطلين.

يعرف مكتب العمل الدولي للعاطلين كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ومنه فإن:

معدل البطالة = عدد العاطلين/ مجموع سكان الناشطين.

ان وصول اقتصاد ما الى درجة التوظيف الكامل لا تعني بالضرورة إلى معدل تشغيل القوى العاملة يساوي 100% او ان معدل البطالة = الصفر. ذلك أن هناك قدرا من البطالة يوجد في

كل لحظة ولا يمكن ذهابه فعند مستوى التوظيف الكامل تختفي البطالة الدورية، ويسود عندئذ معدل البطالة الطبيعي الذي يضم البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية.[1]

وبالتالي يعبر هذا المعدل عن السير العادي لسوق العمل وهو غير قابل للضغط.

هناك علاقة بين النمو والبطالة، ذلك أن زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة الى انخفاض البطالة، كل انخفاض في وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي إلى ارتفاع درجة البطالة، يجسد ذلك قانون (أوكن OKUN) الذي يعبران معدل البطالة يرتفع لما ترتفع فجوة أوكن بحيث:

معدل البطالة الفعلي– معدل البطالة الطبيعي= فجوة أوكن

ويساوي هذا الثابت: 5/1 في حالة الاقتصاد الأمريكي وتعني المعادلة أن أي انخفاض في البطالة الفعلية فانه يؤدي الى تقليص فجوة أوكن.

[1] لعجال العمرية، المرجع نفسه.

الجانب التطبيقي: سياسة الإنفاق العام في الجزائر وأثرها على التشغيل في فترة (2001-2019)

المبحث الأول: سوق العمل الجزائري

المبحث الثاني: سياسات الانفاق العام في الجزائر

المبحث الثالث: علاقة الانفاق العام بالتشغيل

تمهيد:

شهدت الجزائر في العقد الأخير من القرن العشرين أزمة اقتصادية كانت نتيجة التبعات السلبية للأزمة المديونية منتصف الثمانينات من نفس القرن التي عرفتها البلاد، على إثر تراجع أسعار النفط لتجد نفسها مجبرة على اللجوء الى صندوق النقد الدولي للحصول على مساعدات مالية، والتي أرفقت بالعملة من الشروط فرضتها الهيئات الدولية على الجزائر، والتي اعتبرت عليها ضرورية لخروج الاقتصاد الجزائري من حالة العجز المالي.

وفى ظل تحسن الوضعية المالية للجزائر بداية الألفية الثالثة، سمح لها نتيجة ارتفاع أسعار النفط بتحول السياسة الاقتصادية نحو التوسيع في الإنفاق العام، ودلك قصد الخروج من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، والتي نتج عنها تدهور في مستوى الأداء الاقتصادي وما تبعه من ارتفاع في معدلات البطالة، وانخفاض في مستوى توفير الشغل.

I. المبحث الأول: سوق العمل الجزائري

يمثل سوق العمل المصدر الأساسي لأحد العناصر الرئيسية فلى العملية الإنتاجية وهو عنصر العمل و التي من خلاله يمكن تحقيق أهداف المنظمات و القطاعات الاقتصادية المختلفة و ذلك من خلال دراسة طبيعة هذا السوق و تحديد خصائصه والعوامل التي تؤثر عليه أي تؤثر في كلا جانبي العرض والطلب , وتتمثل سياسات التشغيل عل أنها مختلف التدابير والآليات التي يعتمدها من قبل الدولة ولا تختص نفط بسياسات سوق العمل و إنما بمجمل السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمدها الدولة و تساهم في زيادة التشغيل, وتهدف سياسة التشغيل على تحقيق العمالة وتنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات و المناطق .

1. المطلب الأول: خصائص سوق العمل الجزائري

من المظاهر التي أثرت على سوق العمل في الجزائر التطور الكبير في عدد المتخرجين في مؤسسات التعليم العالي , مما زاد في إتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي و متطلبات سوق العمل حيث زادت حصة الشباب البطالين بما فيهم الحاصلين على شهادات و الذين يمثلون جزء معتبر من عرض العمل , بالإضافة الى التخلي عن الدور الاجتماعي الت كانت تمارسه العديد من المؤسسات العمومية و المتمثل أساسا في الاكتظاظ بنسبة كبيرة من العمال يعملون في بطالة مقنعة .

ويتميز سوق العمل في الجزائر بالخصائص التالية:[1]

- عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل
- ضعف التنسيق بين القطاعات
- وجود فجوة بين الانتاج والتعليم , فهناك بعض المؤهلات لا توفرها الجامعة , كما ان هناك تخصصات لا تجد فرص للعمل
- يركز التعليم على المعارف والمعلومات ولا يركز على المهارات والسلوكيات
- في الكثير من الأحيان العمالة الجديدة لا تستطيع التأقلم مع الأعمال نتيجة لتدهور العليم والإنتاج
- ضعف الوساطة في سوق العمل ووجود اختلافات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال العمل
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول العمل

[1] زكريا جرفي، مختار بن عابد، فيروز زروقي، أثر الانفاق العام على التشغيل في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 2018-2019.

- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار
- صعوبة الحصول على القروض للشبكة بالنسبة للشباب أصب المشاريع
- ترجيح النشاط التجاري ل الذي لا ينشئ مناصب عمل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب العمل.
- ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات.
- ضعف الحركة الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي تنتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة (في الجنوب , الهضاب العليا)
- عدم اهتمام الطالب بشكل عام بالتحصيل العلمي بقدر اهتمامه بالحصول على شهادة تؤهله للحصول على وظيفة مستقبلا
- غياب الطالب الجامعي المثقف الاي يكون عللا دراية بكل ما يحصل من حوله من متغيرات اقتصادية واجتماعية

2. المطلب الثاني: سياسات التشغيل المعتمدة في الجزائر

لقد جعلت الجزائر من قضية التشغيل ومكافحة البطالة أحد أولوياتها، ولعل ذلك يظهر من خلال مختلف الآليات والبرامج التي وضعتها:

1.2 الفرع الأول: السياسة القائمة على دعم العمل المأجور:

أن تطبيق مختلف سياسات التشغيل و الوصول الى النتائج المرجوة منها يتطلب وضع أجهزة تسهر على العمل على تطبيقها، ومنذ الاستقلال أولت الجزائر أهمية لتنظيم سوق التشغيل حيث أسست الديوان الوطني لليد العاملة في نوفمبر 1962 بموجب القانون رقم 62 _99 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962 , لتطور هذه الهيئات محاولة مجارات التطورات الحاصلة في سوق الشغل منها:[1]

[1]

- **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:** تم أنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ansej) **بمقتضي القانون رقم 296_196 الموافق ل 8 سبتمبر 1996 ومعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 231_98 الموافق ل 3 جوان 1998**

طبقا لهذا المرسوم نشأت هيئة ذات طابع خاص تعرف بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و التي يمكن تعريفها على أنها و وكالة متخصصة بمساعدة و دعم الشباب المستثمرين و توجيههم و إعطائهم النصائح الخاصة باختيار مشاريعهم , ودراسة ومراقبة هذه المشاريع في مختلف الفترات

- **الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر (ANGEM):** تم إنشاء الوكالة الوطنية للتسيير الفرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14 _ 04 المؤرخ في 22 فيفري 2004، وهى وكالة ذات طابع خاص مهمتها المساعدة على مكافئة البطالة من خلال الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للمواطن المستفيدين عبر مساعدتهم على بإحدى أنشطة متبعة للسلع و الخدمات، وهذه المساعدة تكون من خلال الفرص المصغر الذي يعتمد في تمويله للمشاريع التحصيلية للمستفيد , سلعة بدون فائدة من هذه الوكالة و مساهمة البنك في شكل فرض بنكي.

- **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC :** تم إنشاء هذه الجهاز بموجب قانون رقم 94_188 المؤرخ في 6 جويلية 1994 والمتضمن القانون الاساسي للصندوق الوطني تأمين عن البطالة حيث و ضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، وكان الهدف عند إنشائه الى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية خلال فترة مؤقتة قدرها 3 سنوات , مع إمكانية المساهمة في تمويل إعداد نشاطات السلع و الخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر 35 و 50 سنة ولا سيما عبر منح قروض غير مكافأة , كما كلف الصندوق بمهمة جديدة ابتداء من ديسمبر 2003 تتمثل في دعم ومرافقة الأنشطة المنشأة من طرف العاطلين و المسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 50 سنة

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI): تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالقضية المعنوية و استقلال المالي في خدمة المستثمرين المحليين و الاجانب وجاءت هذه الوكالة للتسهيل و التقليل من الإجراءات وتنظيم أقصى دعم ومساعدة للاستثمار حيث تأسس وفق المرسوم التشريعي 39_12 الصادر بتاريخ 5_10_1993 المتعلق بترقية الاستثمار (APSI), وبمقتضي الأمر الرئاسي رقم 1-3 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار تحولت الى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI المعدل و المتمم بالأمر رقم 6_8 المؤرخ فلى 15-7- 2008

2.2 الفرع الثاني: السياسة القائمة على ترقية الشغل المأجور:

من الوكالات التي استخدمتها الإدارة الجزائرية للترقية التشغيل المأجور ما يلي:

- **الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM:** غير أسم الديوان على الوكالة الوطنية للتشغيل بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 259 – 90 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 , وفى ديسمبر 2004 أعلنت عن إعادة تنظيم القانون الخاص بتسيير الوكالة الوطنية للتشغيل لتصبح مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تحدد مهامها وتنظيمها وسيرها , بعد أن كانت مؤسسة عمومية ذات طابع أدرى وذلك بموجب القانون رقم 4_19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 وبموجب هذا القانون تحصلت الوكالة على استقلاليتها في التسيير الإداري و المالي

- **الوكالة الوطنية لتنمية الاجتماعية (ADAIS):** هي هيئة عاملة ذات طابع خاص ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي و الإداري أسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 9 _ 232 في جوان 1996 وقد أحدثتها الدولة من أجل تحقيق عدة نتائج برنامج التعديل الهيكل , وقد كانت تحت سلطة رئيس الحكومة لكن بداية من سنة 2008 أصبحت تحت إشراف وزارة

التضامن الوطني والأسرة بموجب المرسوم التنفيذي 8-9 الصادر في 27 جانفي 2008 و تشرف على الاجهزة التالية :[1]

- **جهاز نشاطات الادماج الاجتماعي(DAIS):** يتمثل هذا البرنامج في إدماج البطالين عديمي التأهل لمدة تقدر بسنتين قابلة للتجديد لمرتين ويشترط في البطالين امتلاكهم الجنسية الجزائرية وأعمارهم من 18 الى 50 سنة وعدم التوفر على أي إضافة الى إقامتهم بالولاية

- **مشروع الجزائر البيضاء :** يعمل هذا البرنامج على استحداث مؤسسات مصغرة لصيانة وتحسين الإطار المعيشي للسكان وهذا الادماج للبطالين لا سيما الذين تم إقصائهم من النظام المدرسي تقدر مدة العقد بثلاث أشهر تجدد ثلاث مرات.

- **المنحة الجزافية للتضامن (AFS):** تعتبر واحدة من الاجراءات التي وضعتها الدولة للفئات الفقيرة والمعوزين الغير القادرين عن العمل سنة 1994 , وقد حددت بداية المبلغ ب 1000 دج شهريا لكن منذ جانى 2009 تم رفع المنحة الى 3000 دج مع مبلغ إضافي 120 دج لكل شخص تحت كفالة المستفيد بالشرط ألا يتجاوز عدد المكفولين ثلاث أشخاص .

- **جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات:** مسجل في إطار سياسة تنشيطية لضمان الادماج المهني للشباب طالبي التشغيل من حاملي شهادات التعليم العالي وكذا التقنيين الساميين المتخرجين من معاهد التكوين الوطنية في نشاطات مطابقة لتخصصاتهم الذين يتمتعون بالجنسية الجزائرية والبالغين من العمر بين 19 و35 ولا يملكون دخل مع شرط إقامتهم بالولاية وهذا عقد السماح لهم باكتساب تجربة مهنية وتربية وقابلية تشغيلهم.

[1] جهاز نشاطات الادماج الاجتماعي DAIS متوفر على الموقع htpp://www,ads,dzتاريخ الاطلاع: 7-12-2018

– **برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملة:** أتى سنة 1997 وتموله وكالة التنمية الاجتماعية يهدف للمساعدة الفئة العاطلة من الشباب ويتميز البرنامج بأنشطة البسيطة لا يتطلب التقنية العالية.

– **الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية (ESIL):** يمثل البرنامج تدعيم الجماعات المحلية في إطار مجهوداتها الرامية الى محاربة البطالة ودفع التنمية وهو برنامج موجه أساسا للفئة العمرية بين 19 و 30 سنة الذين هم بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة وعرف أو انطلاق له سنة 1990 في إطار الجهاز الأول , جهاز الإدماج المهني للشباب , يهدف هذا الجهاز الى استغلال بإمكانيات التشغيل المتوفرة على المستوى المحلي في بعض القطاعات الاقتصادية كالفلاحة , البناء و الأشغال العمومية , الري و الغابات , وقد كانت المرونة كبيرة في تسيير هذا النوع التشغيل من حيث اختيار المشاريع و طبيعة الاشغال و مدتها , جعل هذا البرنامج الأداة الملائمة للتدعيم الجماعات المحلية في نشاطاتها للصيانة التجهيزات الجامعية و الهياكل الاجتماعية .

– **عقود ما قبل التشغيل (CPE):** ان هذا البرنامج مسير بموجب المرسوم رقم 98_402 المؤرخ في 1 ديسمبر 1998 و المتضمن و إدماج المهنيين الشباب ذوي شهادات التعليم العالي , كذا الحاصلين شهادة تقني أو تقني سامي من المعاهد الوطنية للتكوين , و يمنح امتيازات سواء لحامل الشهادة أو المستخدم .

3. المطلب الثالث: أهداف ومحاور مخطط العمل لترفيه التشغيل:

يسعى مخطط عمل الحكومة لأجل ترقية التشغيل ومحاربة البطالة على تحقيق مجموعة من الأهداف وهو يرتكز في ذلك على سبع محاور رئيسية.

1.3 أهداف المخطط: إن الأهداف من السياسة الوطنية لترقية التشغيل ومتعددة وتهدف لا سيما الى:[1]

- محاربة البطالة بمقارنة اقتصادية
- ترقية يد عاملة وطنية مؤهلة
- تنمية روح المبادرة المقاولاتية
- تحسين وتوطيد الوساطة في سوق العمل
- دعم الاستثمار المولد للتشغيل
- تدعيم ترقية تشغيل الشباب
- خفض بسنة البطالة على أقل من 10 في أفاق 2009 _ 2010 وأقل من 9 خلال فترة 2010-2014

2.3 محاور المخطط:

- يرتكز مخطط العمل حول المحاور السبع التالية
- دعم الاستمارات في القطاع الاقتصادي المولد للتشغيل
- ترقية التكوين التأهيلي من أجل تسهيل عملية الإدماج فى عالم الشغل
- ترقية سياسة تحفيزية لغلق مناصب الشغل لفائدة المؤسسات
- تحسين وعصرنة تسير سوق العمل
- ترقية تشغيل الشباب
- إنشاء وتنصيب هياكل التنسيق المشترك بين القطاعات
- متابعة ومراقبة وتقييم أليات تسيير سوق العمل

[1] زهير بطاش، نشرة مفتشية العمل، المجلة السداسية للمفتشية العامة للعمل، رقم 24، ديسمبر، ص3.

1.2.3 المحور الاول: المتعلق بدعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل ويمكن تجسيده ممن خلال ما يلي:[1]

- التنفيذ الفعلي للاستراتيجية الصناعية لا سيما بالقطاعات التي تمتلك فيها بلادنا امتيازات تفضيلية وهي نفس الوقت مولدة لمناصب الشغل لقطاع الصناعة الصيدلانية , وقطاع تركيب السيارات , الصناعات البتروكمياوية
- ترقية قطاعات الفلاحية والصناعية والبناء والاشغال العمومية كقطاعات أساسية في ديناميكية خلق مناصب الشغل
- دعم تنمية مؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد عاملا في خلق مناصب الشغل
- مواصلة اصلاح نمط تنظيم واستغلال الاراضي العمومية
- مواصلة اصلاح النظام المالي والبنكي
- مواصلة اصلاح العقار الصناعي , واعتبار حجم مناصب الشغل التي يتم استخدامها كمعيار يحول الاستفادة من الامتياز في مجال العقارات المخصصة للاستثمار

2.2.3 المحور الثاني: يتعلق بترقية التكوين لتسهيل الادماج في سوق العمل ويتضمن ما يلي:

- تكثيف مخرجات التكوين مع متطلبات سوق العمل
- تشجيع التكوين في الوسط المهني وفي موقع العمل
- إبرام اتفاقات للتشغيل تكوين في الموقع مع المؤسسات الاقتصادية

3.2.3 المحور الثالث: يتعلق بترقية سياسة محفزة على خلق مناصب الشغل لفائدة مؤسسات اقتصادية وذلك من خلال:

- تحسين مستوى التخفيضات في حصة اشتراك المستخدم في الضمان الاجتماعي

[1] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة، المصادق عليها من طرف مجلس الحكومة 1 أفريل 2008، ص ص 1-2.

- رفع نسبة تخفيض الضريبة على أرباح الشركات مقابل التشغيل
- تمديد مدة الإعفاء من الضريبة على ارباح الشركات الى:
- خمس سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تنشئ بين 50 و100 منصب تشغيل
- سبع سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تنشئ أكثر من 100 منصب شغل

4.2.3 المحور الرابع: يتعلق بتحسين وعصرنة تسير سوق العمل وفى هذا الإطار يستمر:

- مواصلة برنامج إعادة التأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل وعصرنتها
- إعادة تأهيل مديريات التشغيل الولائية

5.2.3 المحور الخامس: المتعلق بترقية تشغيل الشباب , تعتمد السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب على آليتين :

- دعم المبادرات المقاولاتية
- دعم ترقية التشغيل المأجورة
  - دعم تنمية المبادرات المقاولاتية: ويعتمد على:
- جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
- جهاز الصندوق الوطني لتأمين البطالة
  - دعم ترقية التشغيل المأجور:[1]

إنشاء جهاز جديد يسمى جهاز دعم الادماج المهني يتضمن ثلاث أنواع من عقود الادماج وهى عقد إدماج حاملي الشهادات (cid) عقد الادماج المهني (cip) عقد تكوين إدماج (cfi الى جانب عقد عمل مدعم (cit .

6.2.3 المحور السادس: يتعلق بإنشاء وتنصيب هيئات التنسيق ما بين القطاعات وتتمثل في لجنتين:

[1] نفس المرجع، ص 3-4.

- لجنة وطنية للتشغيل برئاسة رئيس الحكومة وتضم وزراء القطاعات المعنية
- لجنة قطاعية مشتركة لترقية التشغيل يرأسها الوزير المكلف بالتشغيل مع امتدادات على مستوى الولايات برئاسة الوالي
- يدعم الأليات للتنسيق ما بين القطاعات بإعدادات شبكة وطنية ومحلية لجمع المعلومات الخاصة بسوق العمل
- تتكون هذه الشبكة بمثابة الاداة التي ستساعد السلطات العمومية على إتخاذ القرار فيما يتعلق بتنفيذ سياسة التشغيل لا سيما بالنسبة للمواءمة بين التكوين والتشغيل وتشجيع الحركة المهنية والتحكم في القطاع غير الرسمي.

7.2.3 المحور السابع: يتعلق بمتابعة تنفيذ المخطط ومراقبته وتقييمه حيث سيستمر ذلك على ثلاثة مستويات هي:

- اللجنة الوطنية للتشغيل يرأسها رئيس الحكومة.
- اللجنة القطاعية المشتركة لترقية التشغيل برئاسة الوزير المكلف بالعمل والتشغيل.
- الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل عبر امتداداتها المحلية بإضافة إلى المرفق العمومي للتشغيل. [1]

II. المبحث الثاني: سياسات الانفاق العام في الجزائر

سياسات الإنفاق في الجزائر تعتبر جزءًا هامًا من السياسة الاقتصادية والتنموية للحكومة الجزائرية. تهدف هذه السياسات إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. ومنه سنتطرق إلى السياسات المالية في ظل البرامج الاستثمارية لفترة (2001-2019) ونفقات التسيير والتجهيز.

[1] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة، مرجع سابق، ص11.

1. المطلب الأول: السياسات المالية في ظل البرامج الاستثمارات العمومية (2001-2019)

إن استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، هي برامج تسعى إلى إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم النمو خارج الميزانية.

إن البرامج الاستثمارات العامة هي برامج الإنعاش الاقتصادي يمكن تعريفها بأنها عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي وبالتالي هي عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفر بالمناصب الشغل وتدعيم خدمات العمومية في مجال الري النقل المنشآت الأساسية وتحقيق التنمية المحلية، ومن ثم فإن الهدف هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.[1]

سنعرض فيما يلي البرامج الأربع من خلال تطرق الى أهدافها ومضمونها:

1.1 الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

إن عودة الارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أسهم بشكل كبير في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال سياسة مالية توسعية عبر عنها الارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي من 28.57 سنة 2000 إلى حوالي 34. 28% سنة 2002 بمبلغ 525 مليار

[1] حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر، مغرب، تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، ص15.

دينار جزائري الذي تم اعتماده خارج الميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في بعث النشاط الاقتصادي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية الكبرى.

لقد ساعدت الجزائر من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل في:

- تحفيز طلب الكلي
- الحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي
- تطوير البنى التحتية التي تساهم في دعم النشاط الاقتصادي
- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والتي تساهم في خلق فرص العمل
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية

ترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الأساس على خمسة قطاعات ممثلة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): جدول مضمون برنامج دعم الإنعاش (2001-2004)

القطاع	المبلغ (مليار. دج)	النسبة
دعم الإصلاحات	45.0	8.6
دعم الإنتاج	65.3	12.4
التنمية المحلية	114	21.7
تدعيم الخدمات العامة وتحسين مستوى المعيشة	210.5	40.1
تطوير الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	**525**	**100 %**

Source: programme de soutien à la relance économique à court de moyen terme 2001-2004

يتضح من خلال الجدول أن قطاع الخدمات العامة حاز على أكبر نسبة من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج، حيث خصص له غلاف مالي قدره 210.5 مليار دينار جزائري اي ما يعادل نسبة 40.1% من المبلغ الإجمالي وهذا راجع للظروف الصعبة التي كانت تعاني منها

الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات من تدهور في البنى التحتية اضافة الى هدف إنعاش مؤسسات الوطنية الانتاجية العامة والخاصة.

من خلال زيادة طاقتها الإنتاجية مما يساهم في تحسين النشاط الاقتصادي وفتح مناصب شغل جديدة بالإضافة الى توفير الجو الملائم للاستثمار، كما اهتمت الدولة بمجال التنمية المحلية نظرا لأهميته الكبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

2.1 الفرع الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

ركزت الدولة على مواصلة مجهود إنعاش النمو في جميع القطاعات خصوصا مع استمارة تحسين الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة.

اعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة التي بلغت ما يقارب 4203 مليار دينار جزائر أي مل يعادل 55 مليار دولار كان يهدف خصوصا إلى: [1]

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارها أهم عوامل النمو الاقتصادي.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج.

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمس محاور رئيسية نعرضها في الجدول الموالي:

[1] البرنامج التكميلي لدعم نمو القارة 2005-2009

الجدول رقم (3): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009).

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.4
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.9
تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.2
المجموع	**4202.7**	**100%**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005-2009)

لقد تم التركيز في هذا البرنامج على محورين رئيسيين، يتمثل المحور الأول في تحسين ظروف المعيشة وذلك من خلال توفير السكن، تدعيم قطاع التربية، التعليم العالي والتكوين المهني، تأهيل المرافق الصحية، الرياضة والثقافة أما المحور الثاني فيتعلق بتطوير المنشآت الأساسية المتمثلة في قطاع النقل، الاشغال العمومية وتهيئة الاقليم وذلك لأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

ثم في إطار نفس البرنامج إدراج برنامج تكميلي تمثل في:

- برنامج تنمية الجنوب سنة 2006 الذي قدر غلافه المالي الاول 250 مليار دينار جزائري ثم أعيد تقييمه ليصل الى 377 مليار دينار جزائري.
- برنامج تنمية الهضاب سنة 2006 مس العديد من الولايات الداخلية يقدر غلافه المالي بقيمة 93 مليار دينار جزائري.

3.1 الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014)

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في

طريق النمو أن خصصه من قبل والمقدر بحوالي 286 مليار دولار، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد استهدف الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق ما يلي:[1]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11,534 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 156 مليار.

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمسة مجالات كما يلي:

الجدول رقم (4): برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

القطاع	المبلغ (مليار دج)
التنمية البشرية	9386.6
الخدمة العمومية	379
المنشآت القاعدية	6447
الجماعات المحلية والأمن الوطني	+ 895
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة والإعلام والإتصال	250

Source : Programme de développement quinquennial 2010-2014

خصص هذا البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره، التكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تم الاهتمام ايضا بقطاعات الرياضة الثقافة والاتصال، الشؤون الدينية، التضامن الوطني والمجاهدين.

خصص برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية الريفية،

[1] Programme de developpement quinquennial 2010-2014

ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 1500 مليار دينار، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 2000 مليار دينار جزائري من القروض البنكية المسيرة من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العويصة.

في مجال الشغل خصصت الجزائر 350 مليار دينار جزائري من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل الجديدة.

على صعيد آخر خصص البرنامج مبلغ 250 مليار دينار جزائري لتطوير الاقتصاد من خلال دعم البحث العلمي وتدعيم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام داخل منظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

4.1 الفرع الرابع: مخطط خماسي للتنمية (2015-2019)

شهدت أسعار النفط منذ سنة 2014 انخفاضا كبيرا أثر بشكل مباشر على المناخ الاقتصادي العالمي إذ عرفت الكثير من الدول العربية ومنها الجزائر أزمة مالية حادة، استمرت إلى سنوات الموالية كما اتسعت آثارها إلى مختلف القطاعات على إثر ذلك سجلت مختلف المؤشرات الاقتصادية في الجزائر تدهورا واضحا سواء على المستوى الداخلي او الخارجي، وفي ظل تلك الظروف اتخذت الجزائر جاءت اقتصادية مختلفة في إطار نموذج اقتصادي الجديد للنمو، بهدف تنويع الاقتصاد الجزائري آفاق 2030 بدءا بمرحلة الإقلاع (2016 -2019) مرورا بمرحلة الانتقال (2020 -2025) وصولا الى مرحلة الاستقرار (2003 -2026).

يعتبر المخطط الخماسي للتنمية برنامج مكمل للبرامج السابقة قد بدأ تنفيذه بداية من 2015 وتم فتح حساب رقم (143-302) والمعنون بالصندوق تسيير عملية الاستثمار العمومية المسلحة بعنوان برنامج توطيد النمو (2015-2019) يهدف هذا البرنامج الى تحقيق الأهداف التالية:[1]

العمل على إحداث نمو قوي للناتج المحلي الخام بمستوى نمو سنوي قدره 7%.

توزيع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.

2. المطلب الثاني: نفقات التسيير ونفقات التجهيز

تعتبر النفقات العامة إحدى الأدوات الرئيسية التي تنفذ بها الدولة سياستها المالية، يتم تقسيم النفقات العامة من الناحية الاقتصادية (تبويب اقتصادي) في الجزائر الى قسمين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية (21/90).[2]

1.2 نفقات التيسير النفقات الجارية: يقصد بنفقات التيسير تلك النفقات التي تخص السير العادي لمرافق الدولة؛ مهمتها ضمان استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية؛ ومنه لا يمكن ملاحظة أي قيمة مضافة منتجع تعملها هذه النفقات الاقتصاد الوطني: قسمت المادة 24 من القانون (17/84) نفقات التسيير إلى أربعة أبواب:

أ. الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإرادات:

وهي الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي والمعاشات وكذلك مختلف الاعباء المحسومة من الإيرادات.

[1] احمد ضيف، نسيمة بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتنمية، العدد 7، المجلد 2، 2017، ص174.

[2] القانون 84/17 المتعلق بالقوانين المالية، المؤرخ في 7/7/ 1984، الجريدة الرسمية رقم 28.

ب. الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية:

وهي عباره عن الاعتمادات الضرورية لتيسير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والأجهزة والمعدات والعتاد

ج. الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح:

وهي عباره عن مجموع الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التيسير المتعلقة بالموظفين والادوات (اشغال _الصيانة _اعانات _التيسير .... الخ)

د. الباب الرابع: التدخلات العمومية:

وهي متعلقة بالنفقات التحويل (اعانات الجماعات المحلية؛ المساهمات في الهيئات الدولية مساهمة الدولة في صناديق المعاشات والصناديق الصداقات وغيرها من اموال الدعم)

2.2 نفقات التجهيز (الاستثمار): هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل وهذا قصد الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة نصت عليها المادة 35 من القانون (84/ 17) وصنفتها الى ثلاثة أبواب:[1]

أ. الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة:

وهي موزعه على القطاعات التالية الصناعة الفلاحة والري دعم الخدمات المنتجة المنشآت الاقتصادية والإدارية التربية والتكوين المنشآت القاعدية دعم الحصول على السكن مخططات البلدية للتنمية مواضيع مختلفة

ب. الباب الثاني: اعانات الاستثمار الممنوعة من قبل الدولة:

[1] جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص58.

وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض النسب الفوائد

ج. الباب الثالث: النفقات الاخرى بالرأس مال:

وهي خاصه بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات الغير المتوقعة

III. المبحث الثالث: أثر سياسة الانفاق العام على التشغيل

يعتبر التشغيل الامثل لحجم العمالة اكبر مشكله تواجه الاقتصاديات الحديثة سواء منها الصناعية او المختلفة وعليه فانه من بين الاهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية ايجاد الفرص الملائمة لكل من يرغب في العمل وتبعا لنظريه الطلب فان الطلب الكلي هو الذي يتحكم في حجم العمالة؛ إن سياسة الاتفاق الحكومي تمارس آثارا ظرفية وآثارا هيكلية في تأثيرها على مستوى التشغيل حيث تجلى الآثار الظرفية لسياسة الإنفاق الحكومي في اتباع سياسة انعاش تسمح بالخروج من حالات الكساد التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة أما الآثار الهيكلية فتكون من خلال برامج المشروعات العامة والاستثمار في البنية التحتية التي تسمح بخلق مناصب التشغيل من طرف القطاع الخاص.

1. المطلب الاول: آلية تأثير سياسة الانفاق الحكومي على مستوى التشغيل

إن أهم الأهداف التي ترمي إليها السياسة الاقتصادية تكمن في تحقيق العمالة الكاملة الاستقرار في الأسعار العدالة في توزيع الدخل الوطني وكذلك زيادة معدل النمو الى الاقتصادي.

يساهم الاتفاق الحكومي بزيادة الطلب الكلي وزيادة الاستهلاك وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار وبالتالي فإن سياسة الاتفاق الحكومي تقوم وظيفتين هما تنمية الدخل والمحافظة على استقراره من خلال[1]:

[1] لعجال لعمرية، الانفاق العام وأثره على مستوى التشغيل http://iefpedia.com تاريخ الاطلاع 14-4-2023

- التوسيع في الاتفاق الحكومي إلى جانب الاتفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي
- تغيير سياسة الاتفاق الحكومي تبعا لتغييرات الدورة الاقتصادية ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الانفاق الخاص؛ اما في فترات الكساد ينخفض الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة القيام بسياسية مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها وتستعمل في تمويله الدين العام والإصدار النقدي.

ويمكن للدولة تفادي حدود ظاهرة البطالة من خلال سياسة الانفاق الحكومي إذ أن وجود بطالة متزايدة معناها انخفاض الطلب الكلي الفعال مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي وهنا تكون سياسة الإنفاق الحكومي توسيعية كفيلة بتحقيق الانعاش الاقتصادي إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بأنشاء مدن جديدة ومدها بجميع الخدمات الأساسية الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل ونجد ايضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين الذي من شأنه زيادة المؤمنات الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم وتحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية:[1]

1.1 الآثار الهيكلية للسياسة الاتفاق الحكومي على مستوى التشغيل:

تقوم الدولة بالتأثير على مستوى التشغيل في المدى الطويل من خلال برامج المشروعات العامة والبنية التحتية التي تهدف إلى معالجة فترات الكساد التي تنجم عن تغيرات الاستثمار الخاص حيث أن الدولة لا تقف مكتوفة الأيدي أمام نقص الاستثمار الخاص بل تقوم بتنفيذ مشاريع

[1] لعجال لعمرية، الانفاق العام وأثره على مستوى التشغيل http://iefpedia.com تاريخ الاطلاع 14-4-2023

إنتاجية لتعويض هذا النقص للاستثمار الخاص ولكن نجاح هذه المشروعات العامة مرهونة بمجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي:

إعداد برامج في فترات الرخاء لتنفيذها في الوقت اللازم إذا بدت علامات الكساد وبذلك تثور مشكله تأثير حجم هذه المشروعات وتوقيف البدء في تنفيذها.

على الدولة أن تحاول التقليل من الاستيراد من الخارج حتى تمنع التسرب في الإنفاق وتحتفظ به داخل الاقتصاد الوطني.

ولكن السلبية التي تؤخذ على فكره المشروعات العامة هي افتراضها سهوله توقيت البدء في هذه المشروعات من جهة وامكانية تأجيلها من جهة أخرى إلى أن التجربة أثبتت أن هذا التوقيت تكتنفه صعوبات إذ أن إعداد هذه المشاريع يتطلب فترة طويلة مما يؤدي الى عدم امكانية البدء في تنفيذها الا بعد فترة زمنية طويلة من الكساد ولتجنب الانتقادات الموجهة إلى سياسة المشروعات العامة يمكن اتباع سياسة أخرى قصيرة الأجل تتمثل في توزيع القوة الشرائية على المستهلكين حيث تعد الدولة برنامجها وتبدأ في تنفيذ المشروعات العامة

2.1 الاثار الظرفية القصيرة الاجل لسياسة الاتفاق الحكومي على مستوى التشغيل:

إن التوازن الاقتصادي الكلي يتم من خلال التقاء منحيني العرض والطلب الكليين التي تكون في النقطة (y) التي يوافقها مستوى التشغيل (N) مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل ومن أجل امتصاص البطالة الإجبارية لابد من زيادة مستوى النشاط الاقتصادي ب (ΔY)يكون ذلك من خلال زيادة مستوى الاتفاق الحكومي كما أن تأثير الزيادة في الاتفاق الحكومي على نمو الناتج العمالة المرتبطة بميل منحنى الادخار وبالتالي فإن قيمة المضاعف مرتبطة أساسا بالميل الحدي للادخار.

– وبالتالي فإن زيادة الاتفاق الحكومي في مجالات البنية التحتية يسمح للمستثمرين بزيادة مشاريعهم الإنتاجية كما يلعب الاتفاق الحكومي دورا مهما في الحفاظ على استمرارية النشاط

الاقتصادي للمستثمرين سواء كان ذلك الاتفاق متجها للأفراد في شكل إعانات اجتماعية التي تؤدي الى زياده الطلب على السلع المنتجة او كان في شكل إعانات إنتاجية تساعد على تحصل هذه المشروعات للأزمات التي تمر بها وتؤثر الدورة الاقتصادية و تقلباتها ما بين حالة الانتعاش أو الركود على مستوى التشغيل و تظلهم اهميه الاتفاق الحكومي في حالات الكساد من خلال قيام الدولة بزيادة الاتفاق الاستثماري من أجل رفع مستوى التشغيل وزيادة الإنفاق الجاري والتحريك العجلة الاقتصادية

2. المطلب الثاني: دراسة تطورات التشغيل في الجزائر في فترة (2001-2019)

- معدلات البطالة، النشاط والتشغيل خلال فترة 2001-2019 (الوحدة: النسبة المئوية)

الجدول رقم (5): معدلات البطالة، النشاط والتشغيل خلال فترة 2001-2019

السنوات	نسبة البطالة	نسبة النشاط	نسبة الشغل
2001	27.3	41	29.8
2003	23.7	39.8	30.4
2004	17.7	42.1	34.7
2005	15.3	41	34.7
2006	12.3	42.5	37.2
2007	13.8	40.9	35.3
2008	11.3	41.7	37
2009	10.2	41.4	37.2
2010	10	41.7	37.6
2011	10	40	36
2012	11	42	37.4
2013	9.8	43.2	39
2014	10.6	40.7	36.4
2015	11.2	41.8	37.1
2016	10.5	42	37.4
2017	11.7	41.8	36.9
2018	11.1	41.7	36.8
2019	11.4	42.2	37.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (6): معدلات البطالة، النشاط والتشغيل خلال فترة 2001-2019

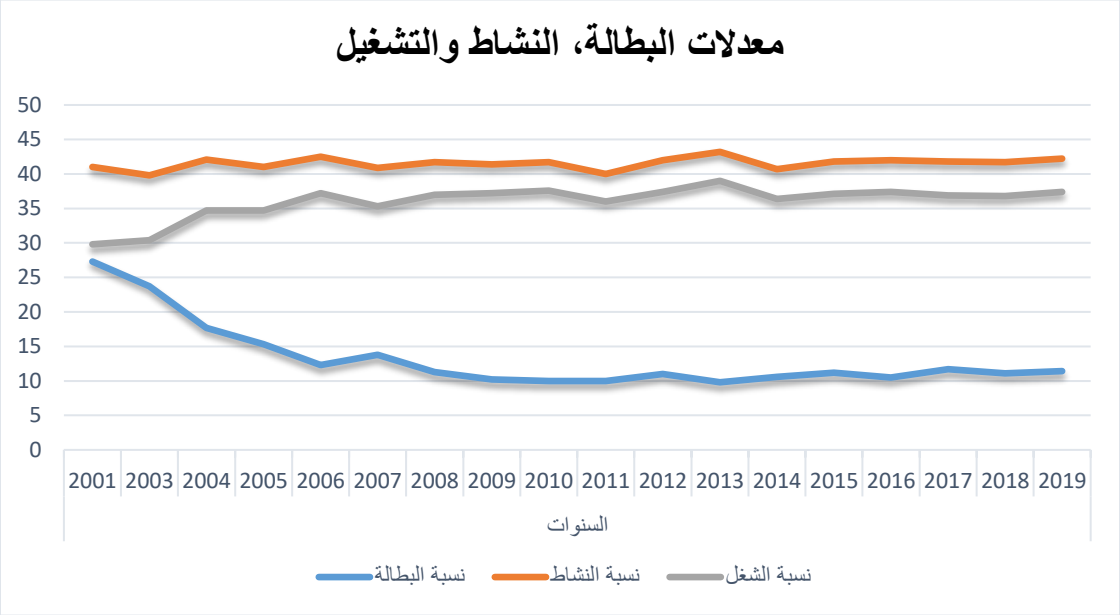

- **تطور التشغيل في الجزائر خلال سنة (2001 -2004):** تحليل للجدول:

نلاحظ زيادة في التشغيل خلال فترة (2001 /2004) بحيث انتقلت من (29.8% الى 34.7%) وفي المقابل نلاحظ ان الاتفاق العام أو إجمالي الانفاق العام ارتفع من (1321.0 الى 1891.7) خلال نفس الفترة وهذا يعني انه كان للإنفاق العام أثر ايجابي لتحقيق هدف التشغيل.

- **تحليل الجدول خلال فترة (2005- 2009):**

- تمثلت بالزيادة في التشغيل بالنسبة معتبرة من (34.7% الى 37.2%) وفي المقابل نلاحظ ان الانفاق العام ازداد بالضعف مكان عليه خلال نفس الفترة بحيث ارتفع من (2052.0 الى 4246.3) ؛ (الوحدة مليار دج) وهذا يعني ان الانفاق العام كان له اثر ايجابي في زياده نسبه التشغيل.

- **تحليل الجدول خلال فترة (2010-2014):**

نلاحظ زيادة منخفضة جدا في التشغيل بنسبة تمثلت في (3%) انخفضت الى (0.12%) في عام 2014 وفي المقابل خلال نفس الفترة نلاحظ أن الانفاق العام ارتفع من(4466.9 إلى 6995.7) وهذا يعني أن الانفاق العام لم يحقق هدفه المسطر بالزيادة في التشغيل.

- **تحليل الجدول خلال فترة (2015-2019):**

نلاحظ ان التشغيل خلال فتره 2015 2019 بقيت في نفس المنوال لم يكن هناك تطور ملحوظ (37,1%؛ 37.4 %؛ 36.8%؛ 37.4%) للسنوات 2015 ؛2016؛ 2018 ؛2019 على الترتيب.

وفي المقابل بالنسبة للإجمالي الانفاق العام انخفض من (7656.3 الى 7282.6) في عامي 2015 2017 ثم ارتفع بالمبلغ معتبر عام 2019 متمثل في 7741.3 (مليار دج) وهذا يعني تلاشي تأثير الانفاق العام على التشغيل لم يعد يحقق أهدافه وفي هذه الحالة تكون هناك زيادة في نسبة البطالة.

الجدول رقم (6): مساهمة مختلف قطاعات نشاط التشغيل في الجزائر (2001-2019)

(الوحدة: ألف فرد)

السنوات	القوة العاملة	قطاع الفلاحة		الصناعة		البناء والأشغال العمومية		التجارة والخدمات	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
2001	6229	1312	21.06	861	13.82	650	10.44	3406	54.68
2003	6684	1412	21.12	804	12.03	800	11.97	3668	54.88
2004	7798	1617	20.74	1060	13.59	968	12.41	4153	53.26
2005	8044	1380	17.16	1059	13.16	1212	15.07	4393	54.61
2006	8869	1610	18.16	1263	14.24	1258	14.18	4738	53.42
2007	8594	1170	13.61	1028	11.96	1524	17.73	4872	56.7
2008	9146	1252	13.69	1141	12.47	1575	17.22	5178	56.62
2009	9472	1242	13.11	1194	12.61	1718	18.14	5318	56.14
2010	9736	1136	11.67	1337	13.73	1886	19.37	5377	55.23
2011	9599	1034	10.77	1367	14.24	1595	16.62	5603	58.37
2012	10170	912	8.97	1335	13.13	1663	16.35	6260	61.55
2013	10788	1141	10.58	1407	13.04	1791	16.6	6449	59.78
2014	10239	899	5.78	1290	12.6	1826	17.83	6224	60.79
2015	10594	917	8.66	1377	13	1776	16.76	6524	61.58
2016	10845	865	7.98	1465	13.51	1895	17.47	6620	61.04
2017	10858	1102	10.15	1492	13.74	1847	17.01	6417	59.1
2018	11001	1067	9.7	1434	13.03	1774	16.13	6726	61.78
2019	11281	1083	9.6	1451	12.86	1890	16.75	6857	60.78
المتوسط			13.09		13.15		16		57.76

Source : ONS .active emploi et chômage dans le mois de Mai 2019 p :04 – La direction générale de la prévision et des politiques (DGPP) Emploi et Chômage 2000-2019

الشكل رقم (7): مساهمة مختلف قطاعات النشاط في التشغيل في الجزائر (2001-2019)

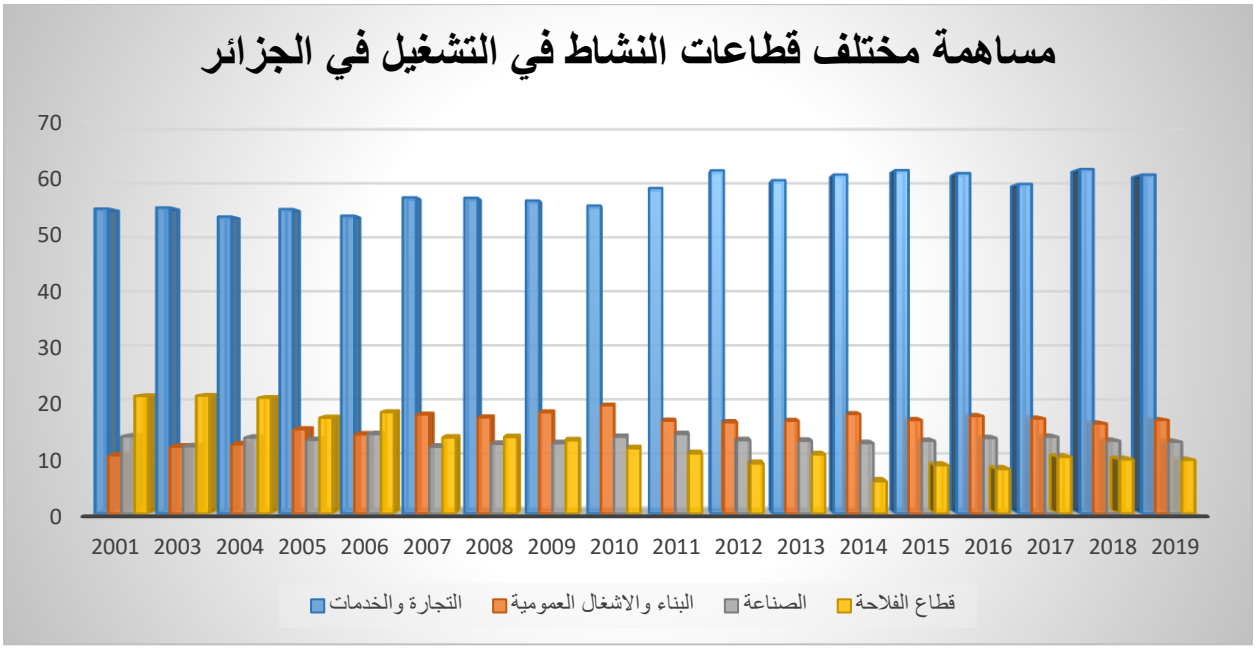

تحليل جدول تطور الانفاق العام القطاعي والإجمالي خلال الفترات التالية:

- **فترة الدراسة (2001-2004) (الوحدة: ألف فرد)**

نلاحظ ارتفاع من 6229 الى 7798 في القوة العاملة المشتغلة خلال فترة الدراسة بحيث كان نصيب قطاع الفلاحة 21.6% وانخفض إلى 20.74% وفي قطاع الصناعة من 13.82% إلى 13.59% وفي قطاع البناء والأشغال من 10.44% الى 12.41% وقطاع التجارة والخدمات من 54.68% وانخفض الى 53.26% بحيث كان هناك ارتفاع في اجمالي الانفاق العام خلال فترة الدراسة من (1321.0الى1891.7) مليار دج؛ ونلاحظ ان ارتفاع الذي حدث

بسبب تخصيص هذه المبالغ لمختلف القطاعات حدث في قطاع البناء والأشغال العمومية بالنسبة تقدر 1.97% خلال فتره الدراسة.

- **تحليل تطور فترة الدراسة (2005-2009):**

نلاحظ ارتفاع من 8044إلى 9472 في القوة العاملة المشتغلة خلال فترة الدراسة بحيث كان نصيب قطاع الفلاحة 17.16% وانخفض الى 13.11% وقطاع الصناعة من 13.16% الى 12.61% وفي قطاع البناء والاشغال من 15.7% الى 18.14% وفي قطاع التجارة والخدمات من 54.61% الى 56.14 %.

بحيث كان هناك ارتفاع في اجمالي الانفاق العام خلال فترة الدراسة يقدر بالضعف ما كان عليه من (2052.0 الى 4246.3) مليار دج في هذه الفترة نلاحظ ان ارتفاع الذي حصل بسبب تخصيص هذه المبالغ حدث في قطاع البناء والاشغال بنسبه تقدر ب (3.07%) وفي قطاع التجارة والخدمات ارتفع بنسبه تقدم (1.53%).

- **فترة الدراسة من(2010-2014):**

نلاحظ ارتفاع من 9736 الى 10239 في القوة العاملة المشتغلة خلال فترة الدراسة بحيث كان نصيب قطاع الفلاحة 11.67% وانخفض الى 8.78% وفي قطاع الصناعة من 13.73% الى 12.60% وقطاع البناء والاشغال من 19.37%الى 17.83%وقطاع التجارة والخدمات من 55.23 %وارتفع الى 60.79% حيث كان هناك ارتفاع في اجمالي الانفاق العام من (4466.9 الى6995.4) مليار دج؛ ونرى ان الارتفاع حدث في قطاع التجارة والخدمات

وانخفض في قطاع البناء والأشغال بعدما كان هناك ارتفاع دائم في هذا القطاع في فترات الدراسة السابقة.

- **فترة الدراسة من (2015-2019):**

نلاحظ ارتفاع من (10594إلى11281) قوه العاملة المشتغلة خلال فترة الدراسة بحيث كان نصيب قطاع الفلاحة ارتفع الى 9.60% وفي قطاع الصناعة 13% الى 12.86% وفي قطاع البناء والأشغال العمومية من 16.76% الى 16.75% وفي قطاع التجارة والخدمات من إلى 60.78% بحيث كان هناك ارتفاع في اجمالي الانفاق العام ارتفاعا طفيفا (من 7656.3 إلى 7741.3) مليار دج.

أنا أرى أن الأهداف المسطرة بالإنفاق العام لم تحقق بغض النظر المبلغ المخصصة لمختلف القطاعات.

خاتمة

خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة معرفة العلاقة بين الإنفاق العام والتشغيل ومدى تأثيرها في محاولة البطالة وتحريك سوق العمل تنشيط وخلق مناصب شغل مع تطبيق على حالة الجزائر خلال فترة (2001/ 2019) وعلى اعتبار ان الجزائر تعتمد سياسة مالية توسيعية لا كنزية وقمنا بتقييم هذه السياسة في الحد من البطالة وتحفيز التشغيل.

وقد توصلنا من خلال الدراسة إلى مجموعة من النتائج تنوعت بين: نتائج اختبار الفرضيات ونتائج عامة.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

_الفرضية الأولى: التي تنص على أن الانفاق العام يؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة وتزايد في التشغيل وذلك من خلال الاطلاع على الإحصائيات التشغيل والبطالة هي صحيحة.

_الفرضية الثانية: التي تنص على أن السياسة الانفاق العام في الجزائر لم تكن لها القدرة الكافية في تحقيق الأهداف المسطرة بالنسبة للتشغيل وذلك من خلال ما خصصته الحكومة من إجمالي الانفاق العام لمختلف القطاعات النشاط في التشغيل صحيحة.

ثانيا: نتائج دراسة: توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

نتائج الجانب النظري

– ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعد إحدى السمات المميزة للمالية العامة سواء في الدول المتقدمة أو النامية رغم اختلاف شدة وطأتها من دولة إلى أخرى.

– سياسة الانفاق العام تمارس آثار ظرفية آثار هيكلية في تأثيرها على مستوى التشغيل حيث تتجلى الأعضاء الظرفية لسياسة الانفاق الحكومي في اتباع سياسة إنعاش تسمح بالخروج من حالات الكساد؛ أما الآثار الهيكلية تكون من خلال برامج المشروعات العامة والاستثمار في البنية التحتية.

– يعتبر الإنفاق العام جزء من طلب كلي وبالتالي فهو يؤثر على الطلب الفعال الذي بدوره يساهم في رفع مستويات التشغيل مكافحة البطالة.

نتائج الجانب التطبيقي:

– هناك علاقة طردية بين الانفاق العام والتشغيل كل ما زادت الحكومة في إجمالي إنفاق الحكومي أدى ذلك في ارتفاع المستويات التشغيل.

– هناك علاقة عكسية بين إنفاق العام ومعدل البطالة في الجزائر بحيث قد أدى التوسع في النفقات العامة الى انخفاض في معدلات البطالة.

– نسبة الانفاق العام من الاجمالي الناتج الداخلي الخام دليل على دور كبير الذي يلعبه القطاع العام بالنشاط الاقتصادي.

– يفسر ضعف مساهمة القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في اجمالي الناتج الداخلي الخام عدم مقدره تغطية الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي (إنفاق داخلي خام) من جهة كما يفسر ضعف مساهمتها في توفير التشغيل للباحثين عنها من أفراد القوة العاملة البطالة من أخرى.

– ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في تحقيق الشغل لا تعتبر حقيقة عن الدور الايجابي لأداء هذا القطاع في هذا الشأن خاصة في ظل تنامي التشغيل غير رسمي.

– ارتفاع قيمة الإيرادات العامة في الجزائر في اغلب سنوات الفترة(2001/ 2019) ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادات التي عرفتها ايرادات الجبائية البترولية والإرادات الجبائية العادي.

اقتراحات:

– الحد من التوسع في الاتفاق العام في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي وضعف استجابته لزيادة العاملة في الطلب الكلي وابقائه عند مستويات مقبولة.

– التوسيع من نطاق مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛ من مناخ الاستثمار الوطني بهدف توطين الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الاجنبي وكذا الزيادة من مساهمة في توفير الشغل.

– الرقي بأداء النشاط الاقتصادي بعيدا عن الاعتماد المفرط على اداء قطاع المحروقات وذلك من خلال النهوض بأداء مختلف القطاعات خارج المحروقات خاصه من القطاعات المنتجة كالقطاع الصناعي والزراعي والفلاحي والسياحي.... الخ

– ترقية ودعم الانشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا ودعم المؤسسات الصغيرة.

– العمل على ترقية الشراكة بين القطاع الخاص والعام

– تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

كتب:

1. خالد وصفي، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2002.
2. سعد طبري وآخرون، الاقتصاد والمانجمنت والقانون، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2012-2013.
3. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996
4. علي سيف علي المزروعي، اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي – دراسة تطبيقية
5. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، نظريات الاقتصاد الكلي.

رسائل علمية:

1. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014.

مجلات علمية:

1. البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6.
2. حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر، مغرب، تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7،

3. زكريا جرفي، مختار بن عابد، فيروز زروقي، أثر الانفاق العام على التشغيل في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 2018-2019.
4. سعدية زايدي، سياسة التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، 2017
5. على دولة الامارات العربية المتحدة خلال (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، جامعة دمشق، 2012.
6. لخضر عبد الرزاق مولاي، تقييم أداء وسياسات التشغيل في الجزائر، 2000-2001، مجلة ال احمد ضيف، نسيمة بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتنمية، العدد 7، المجلد 2، 2017
7. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تجارب دولية في معالجة قضية البطالة، مجلس الوزراء مصر 2004.

ملتقيات:

1. أحمد سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، ملتقى حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 26-27 أفريل 2009.
2. سرير عبد الله رابح، سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 13-14 افريل 2011
3. مصطفى بوضياف، تحديات التشغيل في أسواق العمل، البرنامج التدريبي لخدمات التشغيل وتعزيز الشغل على مستوى المحلي، 30 نوفمبر -3 ديسمبر 2008، منظمة العمل الدولية، المركز الدولي للتدريب.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس الأثر الذي احدثه الانفاق العام على التشغيل في الجزائر خلال فترة (2001-2019) و ذلك من خلال تحديد مختلف برامج الاستثمارات العمومية و دراسة بعض قطاعات النشاط , خاصة ان الفترة شهدت اطلاق برامج تنموية ضخمة لم يسبق لها مثيل منذ الاستقلال . و بالنظر الى النتائج المحصل عليها من الدراسة , ورغم التراجع المسجل في معدل البطالة الا انها لم تحقق النتائج المرجوة منها , و هذا ما يؤكد ان الاقتصاد الجزائري يعاني من اجل تحقيق النمو و التشغيل الكامل

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام , التشغيل ,البطالة , سوق العمل

Resume :

This study aims for measure the impact caused by public spending on employment in Algeria during the period (2001-2019) by defining various public investment programs and studying some of tha activity sectors , espcially witnessed the launch of huge development programs unparalleled since independence. Given the results obtained from the study and Despite the registered decline in the unemployment rate ,it did not achieve the desired results , and this confirms that the algerian economy suffers to achieve full growth and employment

Key Words : Pubic Spending , Employment , Unemployment , Labor marke

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: تمادي رزيق المولود(ة) بتاريخ: 20/10/1992 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200144410 الصادرة بتاريخ: 2023/04/24 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية 2022/2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان** :

أثر سياسة الإنفاق العام على التشغيل في الجزائر

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 11/06/2023

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): شادي أيمن جلال الدين المولود(ة) بتاريخ: 22/08/1999 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200196[illegible] الصادرة بتاريخ: 2023/04/26 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد رقمي خلال السنة الجامعية 2022-2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**:

أثر سياسة الإنفاق العام على التشغيل في الجزائر

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 11/06/2023

التوقيع و البصمة

.....

*بحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة